"السلام الدافئ"...آخر هدايا" الانقسام" الفلسطيني!

كتب حسن عصفور/ من حق الإعلام العبري، ان يعتبر زيارة رئيس حكومة "دولة الأبرتهايد" بينيت الى البحرين "تاريخية" بكل المقاييس السياسية – الأمنية والاقتصادية، بعدما وضع قواعد لم تكن ضمن الحسابات الممكنة قبل 3 سنوات، وليس منذ زمن بعيد.

بعدما وقعت مصر اتفاقية كمبد ديفيد 1979، تعامل الشعب المصري معها كشيء غريب، ليست جزءا من ثقافته أو سلوكه، فحصرها ضمن أضيق حدود العلاقة الرسمية جدا، دون أي اختراق ثقافي وشعبي، واستخدم الإعلام تعبيرا ملفتا، لا زال حاضرا في الذاكرة، "السلام البارد"، ليلخص الأمر بشكل مكثف جدا، ويرسل رسالة خاصة الى دولة الكيان، كون الوجدان المصري مرتبط ارتباطا عضويا بالقضية الفلسطينية، دون حلها وفقا للشرعية الدولية لن يكون هناك "سلام حقيقي".

ولكن، بعد 43 عاما، وُلد تعبير "السلام الدافئ" فكسر كل المعايير التي سادت المشهد العام في المنطقة منذ 1948، ويعلن بداية سياسية جديدة، بعدما نجحت الإدارة الأمريكية في صناعة اتفاقات "سلام" مع دول عربية و "دولة الأبرتهايد" تحت مسمى "السلام الإبراهيمي"، متجاوزا الخط الأحمر الذي رسمته القمم العربية كافة، وكذلك مبادرة السلام العربية في مارس 2002، والتي ربطت السلام والتطبيع بانسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة، كمقدمة لفتح صفحة جديدة.

ومن المفارقات، أن السلام العام وتسوية القضية الفلسطينية، كان "شرطا" أمريكيا رهنا بالتطبيع والاعتراف بدولة الكيان، وتدحرج تدريجيا الى أن وصل لصياغة مبادرة السلام العربية، التي تحدث لأول مرة كوثيقة قمة عربية عن "التطبيع المشروط".

موضوعيا، وبعد اتفاقات "السلام الإبراهيمي" أصبح حضور مبادرة السلام العربية "شكليا" تماما، وبعد توقيع اتفاقات بعض دول عربية ودولة الاحتلال اتفاقات أمنية، قاربت المبادرة على الموات، ولكنها بعد الإعلان المشترك البحراني – الإسرائيلية عن توقيع وثيقة "السلام الدافئ" بينهما، تم دفن مبادرة

السلام العربية رسميا، ولم يعد لها أي مكان للحضور في المشهد القادم، وربما ستشهد القمة العربية المقبلة اعتبار مجمل قراراتها السابقة "كادوك سياسي".

وكي لا يصبح الأمر "لوما" و"لطما" سياسيا بين المسميات الفصائلية في فلسطين، فما حدث من تطورات في السنوات الأخيرة، ليس سوى الثمرة الموضوعية للمشهد الانقسامي، الذي صنعته إدارة بوش وحكومة الكيان العنصري، عبر العراب القطري والتنفيذ الفلسطيني، تحت مسمى ديمقراطي (انتخابات التشريعي 2006)، لتفتح الباب واسعا لكسر الوحدة الفلسطينية عاموديا، بحيث لا تقوم لها قائمة لسنوات طويلة.

"الانقسام الفلسطيني"، هو القاطرة التي فتحت الباب واسعا لمشروع التهويد في الضفة والقدس وتكريس الحالة الكيانية الانفصالية في قطاع غزة، والعمل موضوعيا على انشاء "محميات" داخل الضفة تحت الهيمنة التهويدية، لقطع الطريق كليا على إمكانية تجسيد دولة فلسطين، التي اعترفت بها الأمم المتحدة من خلال قرار 19/ 67 لعام 2012.

ومن أجل ذلك، ستبدأ دولة الكيان بالعمل على خلق بؤر "الفتنة الداخلية"، والتي لن تبقى بشكلها الحالي بل ستتطور قريبا الى "فتنة مسلحة" داخل كل محافظة بشكل منفرد، وستلعب أجهزة أمن دولة الاحتلال القوة المركزية لتحريك ذلك، ولن تقف كثيرا أمام بعض من سيقعون قتلى أي كانت هويتهم، فلسطينيين ام يهود، ما دام الأمر سيقود الى تحقيق الهدف المركزي ببتر إمكانية قيام دولة فلسطين، وتكريس الفصل الكياني سنوات أطول، وخلق "قيادة محلية" لمحميات الضفة.

اللوحة السياسية للمشروع المعادي لا يوجد به أي "غموض" أبدا، وله مسميات مختلفة جدا، وستتوالد في الأيام المقبلة وثائق عن وجود خلايا مسلحة وتطورات عسكرية قادمة في الضفة والقدس، وتبدأ حركات "تمرد" مختلفة، ومنها ستجد طريقها لتمرير القسم ما قبل الأخير من خطة شارون التي وضعها 1995، ثم بدأ تنفيذها من قطاع غزة عام 2005.

وكي لا يصبح الأمر قدري، فمواجهة ذلك رهن بالمكونات الفلسطينية لا غيرها، من خلال قيام "انتفاضة داخلية" تهزم الثقافة الانفصالية – الانقسامية، وتحاصر

قدر الممكن "فتنة دموية" لم تعد بعيدة، في حال نجاحها سيكون السلام العربي مع الكيان "حارا" بحرارة دم القضية الفلسطينية.

ملاحظة: مجددا وللمرة أبصر قديش نسأل: ليش ولا مسؤول فصائلي أو رسمي من اللي مصربعينا وعد وتهديد بجنهم التي تنتظر دولة الكيان زار الشيخ جراح أو سلوان..يشتبكوا مثل ما اشتبك بعض يسار إسرائيلي ونواب عرب..يا بتعملوا هيك يا بتخرسوا!

تنويه خاص: اليوم اليوم وليس غدا ممنوع أوكرانيا في الناتو..كلمات بوتينية قالها شرط الضرورة لوقف الغزو.. أحيت ما أنشدته فيروز للأخوين رحباني ..الان الان وليس غدا اجراس العودة فلتقرع..المهم ما يصير مع بوتين مثل ما صار في "العودة" ..من حق الى غناء!

المجلس المركزي..صوابية سياسية وضبابية التنفيذ!

كتب حسن عصفور/ أنهى المجلس المركزي الفلسطيني دورته التي عقدت تحت نار الشك الوطني العام، ببيان سياسي وقرارات طالت مختلف جوانب المشهد، بعدما أكمل فراغات التنفيذية والصندوق القومي، وتغيير شمولي لرئاسة الوطني.

ولنتجاهل بند إكمال العضوية، وتغيير رئاسة الوطني كونها آلية داخلية مرتبطة بالنظام الداخلي والقانون، بعيدا عن المواقف من هذا أو ذاك، رغم أن اختيار الشخصية المستقلة لتحل محل حنان عشراوي كان يجب تقديمها بطريقة تقنع الفلسطيني أنه يستحق، وليس بصفته رئيس صندوق الاستثمار ورئيس مؤسسة محمود عباس "الخيرية"، وعليه فور الانتخاب الاستقالة منهما فورا، كون تضارب المصالح قائم.

عدم التدقيق في البعد التنظيمي، لأن غالبية الشعب الفلسطيني لا يعرف من هم أعضاء اللجنة التنفيذية كونها غائبة عمليا عن أي دور وفعل، ومن هو معلوم منها من يحتل منصبا وزاريا، ليس أكثر، وتلك أول رسالة لا يجب أن تمر مرورا عابرا.

وقراءة بالنص السياسي، هو الأدق والأشمل الذي وضع أجوبة لكل قضايا النقاش الوطني، وموضوعيا هو الأفضل مما سبقه من بيانات، من حيث الدقة والوضوح الذي كان ملتبسا في السابق في نقاط محددة، سواء لجهة العلاقة بين الدولة والسلطة، او عملية انتهاء المرحلة الانتقالية.

صوابية النص السياسي ودقته الهامة، تصطدم مباشرة بالجهة المكلفة بالعمل على تطبيق المضمون السياسي والقرارات المتصلة بها، وهي متعددة الجوانب، ودون وضوح للمسافة بين السلطة القائمة راهنا وحكومتها، واللجنة التنفيذية ودورها، تم خلط المهام بطريقة التباسية، وربما تتويهية.

المجلس المركزي، طالب بوقف التنسيق الأمني فورا، وبعيدا عن لا مصداقية لذلك المطلب، كونهم غير قادرين ولا يمكنهم فعل ذلك لأنه متشابك بكثير من الواقع القائم، ودون "فك ارتباط" والتخلي عن مظاهر الحكم البروتوكولية، ونشاطات الرئيس لا يمكن الحديث عن وقف مجرد، ربما كان الأدق الحديث عن وقف تبادل المعلومات الأمنية وتقديم خدمات أمنية فلسطينية الى أجهزة دولة الاحتلال، أو أن يقال أن الأجهزة الأمنية ستتعامل مع قوات الاحتلال بصفتها قوات معادية، وخاصة بعد عملية نابلس.

ومع ذلك، لم يحدد القرار من هي الجهة المنفذة للقرار، وكيف يمكن مراقبته أو محاسبة الطرف الذي لن يقوم بتنفيذه، خاصة مع استخدام تعبير فورا، ما يضع أول نقطة سوداء بلا مصداقية قرار كان يتوقع انتظاره.

البيان تحدث عن تعليق الاعتراف المتبادل ولكنه لم يتطرق الى كيفية التعامل مع ذلك القرار الذي سبق تكراره منذ عام 2015 حتى آخر دورة للوطني والمركزي، لغياب تحديد خطوات عملية استمر مطلبا دون أن يجد تنفيذا، بعيدا عن أي اتهام، فالصياغة الحديثة لا تشير ابدا الى جدية الذهاب نحو تعليق الاعتراف، دون وضع تصور خاص، بل أنها لم تطالب التنفيذية بدراسة سبل العمل نحو الخلاص الحقيقي للارتباط بأجهزة الاحتلال، لأن تكلفة ذلك يحتاج صياغة جديدة لعمل المؤسسات الفلسطينية تحت الاحتلال.

ويتطلب جدية القرار أن يقوم الرئيس محمود عباس بصفته، بإرسال كتاب رسمي الى الأمم المتحدة والرباعية الدولية ودولة الكيان، بمضمون القرار، ويؤكد أن

منظمة التحرير تعلن تعليق الاعتراف المتبادل وفق رسالة 1993، الى حين اعتراف دولة بدولة، دو ذلك لا قيمة للقرار ولا يساوي في عالم السياسة شيئا.

وتبقى القضية المركزية التي أشار لها البيان، وربما للمرة الأولى يتم ذلك، مسألة رقابة منظمة التحرير على السلطة وحكومتها، بصفتها المرجعية العليا، وكذلك عملية الانتقال من سلطة الى دولة.

البيان أورد نصا، دون تحديد آلية الرقابة المطلوبة والمشار اليها، هل هي رقابة تشريعية كبديل للمجلس الذي تم حله بمرسوم، ولو كان ذلك المطلوب، من هي الجهة الرقابية هل اللجنة التنفيذية أم المركزي، فالأولى لا تملك حقا بذلك، والثاني يحتاج نص قانوني باعتباره برلمان دولة، وتلك مسألة قانونية تحتاج الى تحديد كامل للمهام والدور والعضوية، وليس قرارا فوقيا، دون تدقيق.

لو أنه سيمارس صلاحية برلمان دولة، حتى في ظل عوار القرار القانوني، يجب انهاء دور السلطة التنفيذية وحكومتها، لتصبح دولة وحكومتها حكومة تمثل الفلسطينيين.

صياغة البنود مسألة ليست معقدة أبدا، ولكن لا قيمة لها أبدا ما دامت خالية من وضوح آليات التنفيذ ومضمونها.

وللتذكير، الكتب السماوية كافة تحوي نصوصا وأحكاما لخدمة الانسان، وكذلك الأفكار العلمانية والدينية الحياتية تحوي الكثير من الصواب السياسي..ولكنها تفترق جدا عند جهات التنفيذ وأدواتها...وتفقد جوهرها إن لم تجد من يكون أمينا عليها.

لو حقا يراد أن تكتسب القرارات والهيئات الجديدة مكانة عليها وقبل فوات الآوان وضع آليات محددة لتطبيق ما كتب، ومعادلة الانتقال من سلطة الى دولة، وقبلها رسالة الرئيس عباس الى من يعنيه الأمر حول تعليق الاعتراف المتبادل، ورسالة رسمية من الجهة الحكومية المختصة بتحديد أشكال التنسيق الأمني مع أجهزة الاحتلال ودولته..وشرط أن لا يتم بعضها عبر "القناة الأمريكية"..

عدم قيام الرئيس والتنفيذية والحكومة بتحديد ما عليهم واجبا سيقال في قرارات المركزي "كلام ليل المقاطعة يمحوه نهار الشعب المبتلي"!

ملاحظة: أصدرت 3 فصائل بيانا اعتراضيا على قرارات المجلس المركزي...وبعيدا عن أي ملاحظة على القرارات.. فما ورد في "البيان الثلاثي" يكشف أننا أمام "طفولة سياسية" لن تمثل خيرا..كلام مصربع فقط للقول أنهم حكوا...ويا ريتهم ما حكوا!

تنويه خاص: من طرائف الحال الفلسطيني أن هناك شخص يحمل منصب مدير عام الدائرة السياسية في المنظمة..وبعد التنقيب عليها لم نجد لها أثر في اللجنة التنفيذية بعدما استبدلوها بدائرة اسمها مجعلك خالص..الاغرب ولا فصيل زعل يومها على هيك تحريب!

بدء فعل التغيير الكوني الجديد بالعملية الروسية..؟!

كتب حسن عصفور/ فجر يوم 24 فبراير 2022، أعلنت روسيا عملية عسكرية نحو الجمهوريات التي أكدت استقلالها عن أوكرانيا في أقليم دونباس، تطبيقا سريعا وخلال 72 ساعة لقرار الرئيس بوتين يوم 21 فبراير.

العملية العسكرية الروسية، جاءت ضمن حسابات دقيقة جدا، ربما هي الأكثر حرفية بالمعني السياسي – الأمني، تمت وفق قياس ردود الفعل الفورية على "القرار التاريخي" بالاعتراف بدونيتسك ولوغانسك، وما تلاها من حرب سياسية – إعلامية سجلت تفوقا روسيا نادرا في قيادة المشهد العام.

بوتين، لم يذهب ليراقب تطورات المواقف الدولية وما صدر من "صراخ أوروبي ـ أمريكي"، وما أعلنته من "عقوبات اقتصادية" سيكون لها أثرا عكسيا تماما على شعوب تلك الدول، خاصة في مجال الطاقة التي لا بديل للغاز الروسي عنها، وفق ما أعلن وزير قطري، حاولت واشنطن توريط بلده في لعبة "البديل الغازي"، وما سيصاحبها من آثار اقتصادية شاملة على شعوب دول الغرب.

واصل الرئيس بوتين، التذكير بأن الأن القومي الروسي لن يكون تحت اختبار جديد، وما كان من انهيار للاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، وما تبعها من انهاء حلف واسو، لن يعود ابدا، خاصة بعدما طعنت دول الغرب بكل الاتفاقات

والتفاهمات التي كانت، وبكل وضوح لا يقبل التأويل حدد الأمر، لن يسمح لوجود قوات الناتو قرب حدود روسيا، ولن يسمح أبدا لأوكرانيا أن تكون دولة نووية.

دون أي اهتمام بالمطالب الروسية المشروعة، استخف محور الشر الجديد (الأمريكي – الأوروبي) بما قاله بوتين، وظن أن الأمر لن يذهب كثيرا الى النقطة الأبعد، رغم الضجيج الكلامي، وبدلا من إعادة النظر في قراءة مشروعية المطالب، ذهبوا الى تصعيد مستفز.

قبل أيام، تحدث أحد أبرز أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي بيرني ساندرز، بعد موقف إدارة بايدن من المطالب الروسية، فأعاد للذاكرة الانتقائية، موقف الولايات المتحدة من نشر صواريخ روسية في كوبا عام 1962، فأعلن الرئيس كينيدي الاستنفار العام الذي شارف أن يصل الى حرب كونية، باعتبار أن تلك الصواريخ تهدد "الأمن القومي الأمريكي"، فيما كوبا دولة مستقلة، بينما أوكرانيا جزء مباشر من الأمن القومي الروسي.

ساندرز وكذلك فعل بوتين، أعادا عرض كل حروب أمريكا ضد الدول الأخرى، بأسباب واهية جدا، لا تصل لقيمة المشروعية الروسية، بما فيها الحرب على العراق وسوريا وتدمير دول بكاملها، فقط لتكريس هيمنة بلا جدوى.

العملية العسكرية الروسية انطلقت ليس لتعود خالية الوفاض، أو تجر خيبة أمل وهزيمة تعني نهاية الدولة الروسية الجديدة، والتي بدأت مع عهد الرئيس بوتين، ولذا لا خيار سوى اكمال المسار حتى النهاية، بالاستعداد الكلي للمطالب الروسية سلما، واجبار الحكم الأوكراني على الرضوخ لذلك، بعدما أعلنت موسكو انتهاء اتفاق مينسك الآن، وتبحث عن جديد الاتفاقيات تشترط لا قوات للناتو في أوكرانيا، ولا مجال للنووي فيها، وقد لا تكون تلك نهاية المطالب بل في مقدمتها، وعل ذلك يفتح الطريق لرحيل الرئيس الأوكراني الذي طعن كل ما وقع عليه، كونه لا يستحق البقاء.

العملية العسكرية الروسية لن تبقى حدود تأثيرها على المطالب المعلنة، لكنها واقعا عسكريا لإعادة رسم الخريطة السياسية – الأمنية العالمية، بما يعني انتهاء

حقبة القطب الواحد الى غير رجعة، وبداية عالم "متعدد الأقطاب"، يتعاون دون حروب ويتنافس دون احتكار أو ابتزاز.

التغيير العالمي، لن يقف عند حدود الأمن والسياسة، بل سيطال بالتأكيد الجانب الاقتصادي وتأثير أمريكا الانفرادي، وقياس العملة الدولارية، بما يمنع استمرار التلاعب أو السيطرة بالمال لفرض القرار السياسي.

العملية العسكرية الروسية ليست نزوة لحاكم يصفه الغرب وبعض صبيته بالحاكم الفرد، لكنها فعل لتصويب الخطأ التاريخي الذي حدث بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، والتي لم تنتج عدالة أو مساواة أو تقدم لشعوب العالم، كما كان محور الشر العالمي وأدواته في البلاد العربية، ومنافقيه ممن يدعون الحرص على حقوق الانسان.

العملية العسكرية الروسية، بدأت ولن تنتهي دون قواعد تعيد الاعتبار للتوازن الدولي ضمن معايير مختلفة، ولكنها بالقطع لن تكون لصالح النفوذ الاستعماري الأمريكي السائد.

في أكتوبر 1917 رسمت روسيا ملامح عالم جديد، دونها ودون الاتحاد السوفيتي لكانت "الفاشية" سيدة العالم، ولما كان لـ "محور الشر السياسي العالمي الراهن" مكانة وحضورا، وفي فبراير 2022، تعيد روسيا صياغة ملامح عالم جديد، سيضع نهاية لهيمنة أمريكا التي طال زمنها.

عالم جديد بدأ في التكوين لنهاية عصر السواد الذي طال أمده...!

ملاحظة: لتذكير بعض مثقفي العار في بلادنا..ابنة الشهيد عمر أسعد تطالب أمريكا اللي بدها حرب عشان تحمي حاكم فاسد غير قادرة ان تجبر دولة الفصل العنصري على محاسبة من أعدم والدها دون أي تهمة سوى أنه فلسطيني...هل تخجلون؟!

تنويه خاص: أبدع السفير الفلسطيني في الأمم المتحدة رياض منصور بوضع كمامة حماية من "فايروس الأبرتهايد"..رياض سجلت براءة اختراع كفاحية جديدة، يجب أن تصبح كمامة الفلسطيني رمزا.. كما هي الكوفية رمزا..!

بعد خطاب عباس..ربحنا "محلل سياسي" خسرنا "رئيس دولة"!

كتب حسن عصفور/ في ظل أوسع خلاف سياسي منذ قرار الرئيس محمود عباس بالتخلي عن اجراء الانتخابات العامة، المتفق عليها في وثيقة حوار القاهرة فبراير م مارس 2021، عقد المجلس المركزي دورته الـ 31، بنصاب رقمي واسع وبنصاب سياسي ضيق، حيث غادر حزب الشعب وشخصيات مستقلة ذات تأثير وطني، الى جانب المقاطعين للمجلس المركزي السابق كالجبهة الشعبية من فصائل المنظمة وحركتي حماس والجهاد، رغم لا عضويتهم رسميا في منظمة التحرير.

ومع حجم الإشكاليات السياسية والقانونية المحيطة بالانعقاد، كان منطقيا ان تحاول حركة فتح (م7)، بصفتها الحاكم الفعلي لمسار عمل المركزي، أن تبدأ برسالة تكسر كل الشكوك المحيطة حول الحدث الراهن، من خلال خطاب رئيسها ورئيس (المجمع الرسمي الفلسطيني – منظمة ودولة وسلطة تشريعية وتنفيذية) محمود عباس.

ولكن، الأمر جاء مخالفا، حيث تقدم "رئيس المجمع الفلسطيني الرسمي" عباس بخطاب نقله من دور الرئيس صاحب قرار الى محلل سياسي للأحداث وتطورها، منذ وعد بلفور حتى ساعته، مستعرضا محطات هامة وبلغة تبدو "ثورية"، خاصة في حديثه عن المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية، وغرق في بعض السرد التاريخي قافزا عن محطات من جرائم حرب حديثة، آخرها خلال حرب مايو على قطاع غزة، دون تفسير لذلك.

خطاب الرئيس عباس، فقد العنصر المركزي الذي كان عليه أن يعلنه مع افتتاح دورة المجلس، الخاص بتنفيذ قراراته السابقة، والتي أشار لها ببعض من الخجل، وليس دوره أن يعيد تكرار المكرر من الكلام، وليس دوره أن يطلب من الآخرين ان يبحثوا، فلا يوجد تطورات جوهرية يمكنها ان تعيد النظر في أي من قرارات سابقة، بل العكس تماما، ما تلاها كان يجب أن يسرع من تنفيذها.

أما أن يذهب الرئيس للحديث عن "لن يبقى صامتا" امام أفعال دولة الاحتلال، وكل الخيارات مفتوحة، فتلك عبارات لا تترك أثرا بل لا تزيل "غبرة" من جسد

العدو القومي، الذي بات يدرك تماما أنها كلمات محشوة برصاص صوت وألعاب نارية احتفالية، لتجديد شرعيته التي أصابها عطب وعفن.

تجاهل الرئيس عباس وظيفته الحقيقية التي تتعلق بتنفيذ ما سبق أن تم اقراره، واستعرض قدرته في قراءة ما كتب له نصا يعتقد كاتبوه أنه "ثوري جدا" بل و"مصلح جدا" بعدما أشار الى ضرورته، وكأن ذلك الإصلاح يحتاج الى لجنة جديدة، لتبحث ما يعرفه كل فتيان فلسطين.

ولعل الأمر المستجد والمثير، هو أن الرئيس عباس تحدث عن لجنة اصلاح، لكنه غفل كليا عن المطالبة بتشكيل لجنة خاصة لوضع آليات مناسبة خاصة بتقرير العفو الدولية وما سبقها من تقارير، اعتبرها هو هامة جدا. لكن أهميتها لم يستحق منه تحديد كيفية العمل على ما بعدها، وكيف ستقوم فلسطين بدورها لتنفيذ ما جاء بالتقرير أو بالتقارير.

ولأن منطق الرئيس عباس لم يكن بحثا عن حركة جذب وطني، فقد وضع شرطا جديدا لإنهاء الانقسام، عندما ربطه بضرورة الموافقة على الشرعية الدولية، فلم يعد مكتفيا بشرط ذلك لأي حكومة فلسطينية، بل شرطا لإنهاء الانقسام، بما يعني أنه يطرد مسبقا الجهاد وربما حماس، وأطراف أخرى من أطراف آخر حوار في القاهرة.

التستر خلف "الشرعية الدولية" شرطا لإنهاء الانقسام هو عمليا رسالة باستمراره، ومباركته لبقاء حماس في حكم غزة وخطفها، كهدية سياسية لكل "أنصار الانقسام"، واستمراره بصفته قاطرة استكمال المشروع التهويدي – التوراتي.

بعد خطاب الرئيس عباس أمام المركزي..ربحت فلسطين محللا سياسيا ولكنها خسرت رئيسا..هل نبارك أم نلطم..كل حسب الخيار!

ملاحظة: هو ليش قطعوا بث كلمة الرئيس عباس أمام "المركزي" بعدما روجوا لها بأنها "تاريخية"..حتى ما اعتذروا ولا قالوا نأسف لوجود خلل ما في الربط مع مقر المقاطعة..هاي اسمها "قلة ذوق"..صحيح عارفين انكم بدونه..بس حابين نذكركم!

تنويه خاص: مبروك للسنغال فهذا واجب رياضي..ولكن الصحيح خسارة مصر كانت قاسية بعد انتظار فرحة تمنينا حدوثها لتزيل بعض من "كآبة" مشهد طل علينا من "ريان" فشفشاون ومر على بقايا وطن في فلسطين...مع هيك يا مصر افخري بشبابك القادم!

بوتين...يوقع مرسوم خريطة سياسية عالمية جديدة!

كتب حسن عصفور/ في خطاب قد يكون هو الأطول له منذ أن استلم مقاليد الحكم في روسيا، قدم فلاديمير بوتين ما يمكن اعتبارها" مقدمة تاريخ جديد" للمشهد العالمي عبر البوابة الأوكرانية، بعدما استعرض مهارة في استخدام الوقائع التاريخية التي مرت على روسيا، منذ قيام ثورة أكتوبر البلشفية وحتى تاريخه، وأظهر للعالم أن روسيا القيصرية قدمت تنازلات "تاريخية" من أراضيها لتصبح أوكرانيا كما هي عليه الآن.

وبطريقة خارج الاستفزاز اللفظي، مر بهدوء عما فعلت روسيا القيصرية ثم البلشفية والتضحيات التي تم دفعها لتلك الدولة التي لم تصن "خيرا سياسيا واقتصاديا"، وحاولت التآمر على من ساهم بتشكيلها وكأنها شوكة في ظهر الوطن الذي دونه ما كانت هي كما هي.

سرد تفصيلي لوقائع تخللها أرقاما عن الدعم المالي والاقتصادي قاربت الـ 250 مليار دولار، دون ان ينسى تبيان حكامها بأنهم "لصوص فاسدين" وطبعا جبناء، يهربون الأموال الى الخارج دون أن يلتفتوا لمصلحة بلدهم، والتي وضعوها تحت "الوصاية الأمريكية"، لتمثل خطرا على روسيا لن يسمح به أبدا.

بوتين، وقبل الذهاب الى خطاب "استرداد الحق الروسي" المستلب أوكرانيا، فاجأ العالم ببث جلسة مجلس الأمن القومي الروسي على الهواء، في سابقة ربما يذكرها التاريخ بأنها خارج المألوف، قد لا تتكرر كثيرا، نقاش كشف أن روسيا يجب أن تستعيد "حقوقها" بكل السبل الممكن.

استعراض قوة سياسية وحزم لغة لا يسودها لعثمة أو تردد أو ارتباك، سبقته أوسع عملية استعراض للقوة العسكرية الحديثة، التي تعلن لكل من يبحث النيل من بلاده وقراره، ان اليد الروسية أطول وأصلب مما تعرفون، ولن تبقى داخل "الجيوب" لو حاول البعض التطاول عليها.

يوم 21 فبراير 2022 أصبح علامة فارقة في التاريخ الإنساني، ليس بما وقعه ابوتين مرسوما للاعتراف بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك، بل بما أصبح مرسوما لـ "خريطة جيوسياسية عالمية جديدة" ستفرض منطقها القادم، بأن العالم لم يعد أحادي القطب ولن يعود، بعدما اختفى القطب الثاني بانحلال المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفيتي ومعها حل حلف وارسو، لتسود القوة الأمريكية المشهد العالمي وحيدة تفرض ما تراه هي دون غيرها.

ولم تتأخر القوات الروسية ساعة لتنفذ أمر رئيسها الأعلى لـ "ضمان السلام" في الجمهوريتين بعدما طالب حكامها مساعدة عسكرية، قرار بسرعته رسالة محددة، أن الذي حدث ليس "مزحة سياسية" بل هي مفصل لصناعة تاريخ جديد، يأخذ بالحسبان أن "روسيا" دولة عظمى كانت يوما، وعادت بعد تيه طال سنوات.

مرسوم بوتين، والذي قد يحدث "ضجيجا مؤقتا" لدى أطراف متعددة، وستعمل الولايات المتحدة كل ما يمكنها، كي تستخدم غيرها وقودا في المعركة، ولكنها لن تصل الى وقف قاطرة التغيير التي أطلقها المرسوم الروسي لبناء عالم متعدد الرؤوس، قد يشمل 3 محاور، أولها تقوده أمريكا بريطانيا، وثان تقوده روسيا والصين وثالث تقوده ألمانيا وفرنسا.

ملامح الخريطة السياسية العالمية الجديدة بدأت ولن تعود الى الوراء...مهما علا "الطنين الأمريكي"!

ملاحظة: أمريكا تحدثت كثيرا عن الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ووجوبية تنفيذها فورا، ومندوبتها ترطن في مجلس الأمن حول القرار الروسي...طيب هي دولة الكيان مش محتلة أرض وفيها تطهير عرقي وفصل عنصري باعتراف كل من له عقل..ليش مش متذكرتها "الحجة أمريكا"!

تنويه خاص: بدون أي استفتاء مدفوع الثمن السياسي قبل المالي..أغلبية أهل فلسطين مع قرار روسيا، ويمكن بعضهم رقص طربا بكلام بوتين..ليس كراهية ببلد ولكن كراهية فيمن يحميها..وطبعا الفهيم فاهم أنها رأس الحية ما غيرها اللي ما بتتسمى أمريكا!

جريمة حرب العدو في نابلس..هل تكسر قيود الفعل الثوري!

كتب حسن عصفور/ جريمة حرب علنية وأمام عيون العالم، وبافتخار الإرهابيين رئيس حكومة "دولة الأبرتهايد" ووزير الجيش غانتس، نفذتها قوة إرهابية إسرائيلية في قلب مدينة نابلس، ضد 3 من شباب حركة فتح وجناحها المسلح (المكبل بقرار رسمي).

جريمة حرب لم تقدم عليها الأجهزة الإرهابية لجيش الاحتلال منذ زمن بعيد، تحسبا لما يمكن أن يحدث من فعل، لكنها قررت تنفيذها وسط تنامي غضبها الأعمى على تقرير منظمة العفو الدولية، فعملية الاغتيال لم تكن جريمة حرب فحسب، بل أكدت مدى احتقار دولة الفصل العنصري للسلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس، وأنه غير ذي قيمة بتاتا عندهم سوى ما له علاقة بمصلحتهم الأمنية.

جريمة الحرب، أتت بعد ساعات من خطاب الرئيس عباس أمام "المركزي" حيث أعلن عن إعادة "حركة الاتصالات" مع رأس القوة الإرهابية غانتس، كصفعة سياسية عامة وشخصية مباشرة بعدما جدد "شرعيته"، كأنهم يعلنون، أن لا شرعية غير التي تمنحها سلطة الدولة العنصرية.

جريمة الحرب في نابلس واغتيال الشباب الثلاثة، في قلب منطقة يجب أن لا يمر منها جيش العدو، وفقا لما هو متفق عليه، تشير بكل وضوح أن السلطة بكاملها، لا تمثل قيمة ما لدى تلك الدولة وأجهزتها الأمنية الإرهابية، رغم خدماتها الخاصة.

جريمة الحرب الجديدة ضد شبان نابلس، تحدي صريح لكل المنظومة الرسمية العربية، التي أدارت ظهرها للقضية الفلسطينية، فمنحت دولة العدو القومي ما كان تحسب له حسابات عدة، وكأنها تبحث عملية استعراض قوة لتصديرها الى الآخرين.

جرمية الحرب في نابلس يوم 8 فبراير 2022، تفتح الذاكرة الفلسطينية على حدث مماثل، عندما أقدم إرهابي يهودي بقتل 4 عمال وسط بلدة جباليا شمال قطاع غزة دهسا يوم 8 ديسمبر 1987، ففتحت باب جهنم الوطني على دولة الاحتلال، لتنطلق الانتفاضة الوطنية الكبرى، التي رسمت تاريخيا كفاحيا وسياسيا جديدا، أدت الى وضع الكيانية الفلسطينية على خريطة الإقليم الجغرافية، بعدما حاولوا شطب ممثل الشعب الشرعي والوحيد.

ما قبل انطلاق الانتفاضة الوطنية الكبرى ديسمبر 87، كان اعتقاد قادة دولة العدو القومي، ان الحالة الكفاحية الفلسطينية أصابها "عطب كبير"، خاصة بعد معركة بيروت وتمكنهم، بتواطئ رسمي عربي لإخراج قيادة الثورة الفلسطينية وقواتها، وتشتيتها في عواصم عدة، ما أدى الى ذهاب البعض العربي، وبالتعاون مع أدوات محلية فلسطينية في الضفة والقطاع لمحاولة تغيير طبيعة التمثيل، والبحث عن "بديل مواز".

كان الاعتقاد لدى أطراف العداء للممثل الشرعي الوحيد، أن الفرصة باتت جاهزة تماما لتغيير قواعد الخريطة السياسية، وفقا ما يرونه ملائما لهم، لكسر المعادلة التي صنعتها الثورة الفلسطينية في السنوات السابقة، فجاء الرد من حيث لم يفكرون، انتفاضة وطنية كبرى بدأت كرد على عملية اغتيال 4 عمال، لكنها في الحقيقة جاءت ردا على محاولة اغتيال القضية والثورة.

جريمة الحرب في نابلس، تأتي في ظروف سياسية وكفاحية ربما أكثر ترديا بما كان عام 1987، حيث تراجع المشروع الوطني الى حدود "التقزيم العام"، مقابل تمدد المشروع التهويدي ليطال جوهر الضفة والقدس، مع خلق حالة انقسامية تتبلور نحو حالة انفصالية لخدمة المشروع التهويدي، عبر نتوء كياني في قطاع غزة، ومحميات منعزلة في الضفة الغربية.

مشهد سياسي فلسطيني هو الأكثر سوادا منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة وتكريس حضورها العالمي بعد معركة الكرامة مارس 1968، وكأن "دولة الأبرتهايد" تمكنت من تحقيق غالبية أهدافها بحصار المكاسب التاريخية للشعب الفلسطيني وانهاء بلورة كيانه السياسي الموحد، وقطع الطريق على ولادة دولته الوطنية.

المشهد العام يضلله سواد سياسي لم يعد فلسطيني فحسب، بل امتد الى ما حوله من مشهد عربي، بحيث باتت القضية الفلسطينية حالة هامشية في الاهتمام الرسمي العربي العام، وليس تجاهل أي رد فعل مباشر على جريمة الحرب العلنية في نابلس من أي طرف عربي عدا الجامعة العربية سوى مؤشر الى أين قادت الرسمية الفلسطينية وفصائل الانقسام مكانة فلسطين من مركزية الى هامشية.

جريمة الحرب ضد شباب نابلس، تحمل كل بذور الذهاب لكسر القيود التي كبلت الفعل الثوري العام، ما بعد اغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، وأنتجت مكونا مشوها للحالة الفلسطينية.

كسر قيود الفعل الثوري قد يكون هو الفعل الثوري الذي يمكنه أن يعيد تصويب مسار الانحراف الوطني العام، السائد منذ 2006 وحتى تاريخه، وإعادة الاعتبار للكفاحية الفلسطينية وقضيتها لإعادة موقعها من "الهامشي" الذي رسموه الى "المركزي الذي تجاهلوه.

فلسطين شعبا وأرضا، على موعد مع لحظة انفجار ثوري يكسر النمطية السياسية التي طالت العامود الفقري للقضية الوطنية...فالغضب المخزون الذي خرج في لحظة تشييع شهداء نابلس تؤكد، أن الاغتيال لن يسجل "فخرا" للإرهابيين بل سيكون ندما على حماقة قد تعيد رسم ملامح مرحلة سياسية – كفاحية جديدة!

ملاحظة: جد غريب أن تصر حكومة السلطة في رام الله على تجاهل أي تعامل حقيقي مع تقرير "العفو الدولية"..شكلت لجان بالكريك الا اللجنة المطلوبة لمتابعة كيف يترجم التقرير..لو مش قادرين لاعتبارات خوف من "سي السيد اليهودي" اطلبوا من مؤسسات تانية أو بتحلوا عنا!

تنويه خاص: تصاب بحالة غثيان أو قرف لما تقرأ لبعضهم فور اغتيال شهداء نابلس تحميل السلطة مسؤولية الجريمة وتجاهلوا جيش العدو منفذها العملي..هيك كلام بيكشف ان "وطنيتهم زائفة" فحقدهم أعمى.. فعلا "لا رأي وطني لحاقد"!

حرب يهودية على الأمريكية "غولدبرغ"..مظهر عنصري جديد!

كتب حسن عصفور/ منذ أول فبراير 2022، والإعلام العبري وبعض الإعلام الأمريكي (اليهودي)، يخوض معركة من لون جديد، ضد الممثلة الشهيرة ووبي غولدبرغ، بعدما عبرت عن رأيها فيما تعرض له "يهود ألمانيا" على يد النازية الهتلرية، حيث رأت أن ذلك لم يكن بسبب "الجين"، بل بسبب انعدام الإنسانية من طرف لآخر.

الحرب لم تتوقف ضدها، ورغم أن غولدبرغ، أجبرت تحت حرب التهديد والترهيب، الى الاعتذار والتراجع عما قالت، وتم عقابها بوقف العمل في برنامجها "فيو - The View" عبر قناة إيه.بي.سي نيوز لمدة أسبوعين، بذريعة "فريدة" قالتها رئيسة القناة كيم غودوين، حيث أبلغت العاملين في مذكرة بوقف غولدبرغ "لتأخذ الوقت للتفكير ومعرفة تأثير تصريحاتها".

وبدلا من حصر مسألة تصريحات "غولدبرغ" باعتبارها وجهة نظر أصابت أم أخطات، أوضحتها لاحقا، تم الذهاب لفتح ملف علاقة اليهود بالأمريكيين السود، بما فيها العلاقات داخل الإنتاج الفني – السينمائي من خلال الشركة الأشهر عالميا "هوليوود"، حيث اعتبرت وسائل إعلام عبرية وبعض اليهود الأمريكان، ان تصريحات "غولدبرغ"، هي صدى كامن حول شعور السود الأمريكان بأنهم يُنظرون إلى اليهود في الولايات المتحدة على أنهم "يسرقون الأضواء" من الضحايا الحقيقيين للعنصرية.

كان يمكن أن تقف أبعاد التصريح عند حدود "الاعتذار والعقاب"، والذي انتقدته بشدة أصغر نواب الكونغرس الديمقراطية ألكساندريا أوكاسيو-كورتيز، واعتبرته

غير ضروري، بل دافعت عن الممثلة الشهيرة، بأن لها "تاريخ إيجابي في العلاقة مع اليهود".

قد يبدو أن فتح النار على غولدبرغ هو غضب متعلق بتصريح، ولكن جوهر الحقيقة أن "دولة الأبرتهايد"، تعمل على شن معركة ترهيب فكرية ضد كل من سينتقد عنصريتها وسياسية التطهير العرقي التي تمارسها، ولم تعد طي الكتمان، بعدما نشرت عدة مؤسسات حقوقية دولية، ووسائل إعلام عالمية، منها أمريكية، ولذا هي تبحث عن "ورقة توت" تخفي عورتها الكاملة في كونها دولة تمثل خروجا عن القانون الدولي – الإنساني، و"شذوذا سياسيا" باعتبارها آخر قلاع المستعمرين والمحتلين لأرض وشعب.

ولعل تقرير "العفو الدولية" أصاب حكام تل أبيب بـ "هلوسة خاصة" بعدما، فضح ما ارتكبوه من جرائم حرب ما يقارب ما كان من النازيين، وتطهير عرقي يماثل ما حدث في زمن تاريخي أسود، لذا سيعملون بكل السبل الممكنة والوسائل المتاحة، في أمريكا وغيرها، من تحويل "تعبير غولدبرغ" الى قضية كبرى تحت بند "العداء للسامية" ونكران "المحرقة"، في مناورة التفافية للهروب مما ينتظرها عقابا ومساءلة.

ولأن العالم لم يعد كما كان سابقا يعيش بين جدران التضليل والكذب والمظلومية التي حاولت الحركة الصهيونية ترويجها على مدار سنوات مضت، نجحت في أمريكا وغيرها من دول أوروبية، في تمرير تلك الأكاذيب، فربما سيكون من الصعوبة استمرار حركة الخداع التي طال أمدها بعدما انحازت "نسبيا" منظمات حقوقية دولية الى الحقيقة، وهي التي كانت سلاحا "سريا" في يد أمريكا ضد خصومها في المنظومة الاشتراكية سابقا.

افتضاح حقيقة دولة الكيان بصفتها دولة فصل عنصري وتطهير عرقي وارتكابها لجرائم حرب تدفعها للمقصلة الإنسانية، لن تنال منه حرب الاستخدام لمسألة المحرقة، بل يمكن استخدامها ضدها تماما، كونها تعيد انتاج جرائم المحرقة ولكن بأيدي من يرى نفسه "ضحيتها".

ويبقى السؤال الدائم، لماذا لا تتحرك المؤسسات العربية المنتشرة بقوة في أمريكا، وبات لها حضور وتأثير لتعيد تصويب السهم العنصري لصاحبه

الحديث، لما لا يتم التفاعل الموسع مع تقرير "العفو الدولية"..وبالطبع السؤال دوما وأولا الى الجامعة العربية ومكاتبها..

رسائل مواجهة العنصرية اليهودية التي تمارسها دولة الكيان في أمريكا وغيرها، سلاح هام يمكنه أن يحق مكاسب سياسية عديدة، لو أحسن التفاعل مع التقارير الدولية قبل البيانات العربية والفلسطينية، فهي كافية تماما لوضع دولة الفصل العنصري في قفص الاتهام الطويل.

ملاحظة: بعد 5 أيام هزت الإنسانية خرج الطفل ريان من البئر ولكن الى القبر...لم ير النور كما تمنت ملايين الملايين...فعل سيترك بصمات أن الإنسانية ستبقى حاضرة مهما حاولوا تشويهها بمخالب الطغاة...سلاما لك يا ريان فما فعلته سيبقيك حيا!

تنويه خاص: عندما تتحول "الخصومة السياسية" الى "دناءة سياسية" فقل على المجتمع قبل النظام او الكيان السلام!

رسالة "كتيبة جنين".."رصاص موحد" ضد عدو واحد!

كتب حسن عصفور/ في يوم غضب فلسطيني خاص، تمكن أهل الشيخ جراح ومن وقف معهم من طرد الإرهابي بن غفير عضو الكنيست الإسرائيلي، والذي يجب أن يصبح هدفا وطنيا مشروعا لحصاره داخليا وخارجيا، واعتباره أحد رموز الجريمة والفصل العنصري، مطلوبا للعدالة الإنسانية.

طرد الإرهابي من الشيخ جراح في مشهد يثير الاعتزاز الوطني، يجب أن تكون قوة دفع لاستمرار الدفاع عن هوية الحي بدفع أدوات تعزيز لمواجهة قرار دولة الفصل العنصري، بمحاولة تطهير أهله كمقدمة لتهويده، وتلك معركة وطنية كبرى لا يجب السماح بخسارتها، كونها رافعة التصدي للمشروع التوراتي الذي يتنامى في مناحي القدس بأشكال مختلفة.

معركة الشيخ جراح، التي لم تتوقف رغم "هزالة " الفعل الرسمي (حكومات وفصائل)، ما بعد حرب مايو 2021، يجب مواصلتها، كونها رافعة للمواجهة والتحدي، ورمز وطني للمعركة الأوسع في "بقايا الوطن"، وكجزء ميداني لمحاصرة الحالة الانقسامية التي ضربت الجسد الفلسطيني منذ نجاح الإرهابي شارون من تنفيذ خطته عام 2005، بالخروج من قطاع غزة، ما سمح بانتخابات يناير 2006 لتمديد فترة انتقالية، فتحت الباب لدولة الإرهاب بصناعة انقسام كسر العمود الفقري للكفاحية الفلسطينية.

ومع فشل كل محاولة جادة لحصار الانقسام، يبدو أن تطورا نوعيا قد تشهده الضفة الغربية، يعيد رسم طريق وحدودي، بعيدا عن ضجيج "حوار الفنادق"، وصراخ ساسة فاقدي الروح الكفاحية، ليبدئوا مسار "حوار الميدان" بصناعة فعل مشترك ضد عدو مشترك، عبر اعلان غرفة فعل ثوري أسموها "كتيبة جنين" قوامها أبناء حركة فتح (أم الجماهير) كما يتغنى دوما بها منتسبيها، وأبناء حركة الجهاد – سرايا القدس، مقدمة عملية لصناعة وحدة بلا ضجيج أو مساومات تبدأ ولا تنتهي، تتفق ولا تنفذ.

"كتيبة جنين"، اول إعلان عملي ميداني بين جناحين من الأجنحة المسلحة ما بعد المواجهة الوطنية الكبرى 2000 – 2004، رغم ان التعاون والتنسيق لم ينته بين الأجنحة المختلفة، لكن التطور الفوري وتشكيل غرفة مشتركة لمواجهة قوات الاحتلال الغازية لبلدة سيلة الحارثية، والخروج المسلح، أي كان زمنه، رسالة سياسية من طراز خاص.

الإعلان عن تشكيل "كتيبة جنين" الموحدة من أجنحة عسكرية وفصيلين ليسا متفقين سياسيا على الصعيد الرسمي، هي الرصاصة الأهم التي تنطلق ليس ضد العدو المشترك قوات الاحتلال ومؤسسته الأمنية، ولكنها ضد "النكبة الانقسامية" وأدواتها، ورد فعل خالي من الحركة الاستعراضية، بأن فلسطين شعبا وأرضا أقوى من هزيمتها بيد أهلها.

"كتيبة جنين"، التطور العملي الأبرز خلال الفترة الماضية، وأي كان زمن استمرارها، فهي رسالة لن تنتهي بأن الوحدة الوطنية تبدأ من فعل الميدان وليس

كلام الفنادق خالية البث الكفاحي، وأن الوطنية الفلسطينية ليست شكلا مقولبا، بل دوما كانت أصل الإبداع الثوري.

"كتيبة جنين"، رصاصة حية ومباشرة ضد العدو القومي وأيضا ضد العدو الداخلي الانقسامي، وقتاله بات ضرورة يجب أن تنطلق ولا تتوقف، دون الحصول على تصريح مرور من هذا الطرف أو ذاك، فالوحدة الميدانية تاريخيا كانت هي الحارس الأول لوحدة الثورة الفلسطينية قديمها ومعاصرها، قبل أن تتمكن "الجرثومة الانقسامية" أن تنال من الجسد الوطني، بأدوات محلية.

"كتيبة جنين" وحي "الشيخ جراح" عنوانان فلسطينيان يخترقان زمن "الهمالة السياسية"، ويصنعان زمنا للفعل الكفاحي...!

ملاحظة: حسنا فعل الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية، باستخدامه تعبير "الإرهاب اليهودي" كوصف لما يحدث في الشيخ جراح...وصف يجب أن يكون اللغة المستخدمة في الإعلام الرسمي، وليس "فعطة حكي" لمرة واحدة!

تنويه خاص: رغم "سوداوية المشهد العام...أهل فلسطين لا ينسون أبدا فرحتهم الخاصة بـ "عيد الحب"...فعل إنساني تجسيد لعشق الحياة وترسيخا بأن روح طائر الفينيق لن يكسرها عدو أو انقسامي...وكل "فالنتين" وشعب فلسطين كاسر للظلام!

رئاسة الوطني الفلسطيني..هل تكون مظلة للتواصل؟!

كتب حسن عصفور/ أنهى "المجلس المركزي" دورته المعطوبة قانونيا، بانتخاب رئاسة جديدة كاملة الأعضاء، بتغيير وحيد، حيث بات نائب الرئيس الأول لممثل الجبهة الديمقراطية، والتي لا تتعامل مع مبدأ المقاطعة كخيار منذ نشأتها فبرير 1969.

مبدئيا، لا يمكن أبدا، عدم رؤية المخالفة القانونية التي صاحبت عقد "المركزي"، في الجانب التنظيمي وما أنتجه من انتخابات لاستكمال شواغر تنفيذية المنظمة،

وتصويب خطيئة التلاعب برئاسة الصندوق القومي، وكذا رئاسة "الوطني"، والدفاع عن تلك "الثغرة القانونية" لا يفيد كثيرا، كما البقاء بالعيش في ظلها لن يعيد الأمر كما كان، وهو لم يكن أحسن مما صار.

بالتأكيد، الشرعية الفلسطينية العامة بكل جوانبها، مصابة بـ "عوار قانوني" ومعه الأخطر بـ "عوار وطني"، بعدما باتت "المظلة الرسمية" للانقسام السائد منذ 2006 وعمليا منذ يونيو 2007، ولذا لا يمكن الذهاب مع ما ذهبت اليه قوى "البيان الثلاثي" الصارخة بكلام خارج الصواب السياسي، عندما اعتبرت ما حدث كان "انقلابا" لن تسمح بمروره، وتلك عبارة سخرية نادرة، لا تستحق مبدئيا النقاش، كونها اختراق واهم لا أكثر، فما كان قبل 9 فبراير ظلاما وطنيا دامسا، وما بعده لم نر نورا ساطعا.

ولذا، من الأصوب أن تعيد مختلف الأطراف التعامل بشكل جديد، بعدما سجلت لقواعدها ما سجلته، وفقا للتعبئة السائدة، وتنتقل من البحث عن كيفية استمرار "الملطمة" التي لن تقدم خيرا وطنيا، بل ربما نقيضه، خاصة و "دولة الأبرتهايد" تسارع، بشكل غير مسبوق، لتهويد القدس وتنفيذ مخطط التطهير العرقي في أحياء الشيخ جراح وسلوان وغيرها، مع تواصل الحركة الاستيطانية في مختلف مناطق الضفة، وتعزيز الوجود الإرهابي بها، دون أن يليهم الصراع الدائر بين أطراف المنظومة السياسية داخل الكيان، خلافات حادة تخوينية، ربما لم تكن منذ توقيع اتفاق أوسلو 1993، والذي فجر صراعا انتهى بالدم والاغتيالات، التي وضعت جدارا بين دولة الفصل العنصري والسلام الحقيقي طويلا.

مقابل ذلك، تتسابق "فصائل" المشهد الفلسطيني بكيفية استنباط اللغة لكيل كل ما هو ادانة للآخر، مع غياب فعل الرد على فعل الجريمة الإرهابية اليهودية، سوى بعض من أفعال لا يبدو أنها "متسقة"، بما فيها تطور الفعل الكفاحي الذي رسمته "كتيبة جنين".

وكي لا تعتبر "أطراف الردح السياسي" أن الأمر المطلوب وقف ما تقوم به، فالمراد هنا، كيفية إيجاد معادلة لـ "الفعل المشترك" ضد العدو الوطني – القومي وحركة "الردح الداخلي"، وبالمناسبة كان ذلك جزءا من مراحل سابقة عاشتها الثورة والمنظمة، منذ انطلاقتها المعاصرة، وصلت الى تخوين الخالد المؤسس

ياسر عرفات، مرارا، وكتبت عنه فصائل ما لم تجرؤ قوله الآن، ولكن الثورة لم تنكسر رغم الانشقاقات، والتي كانت بفعل فاعل عربي وليس إسرائيلي في حينه.

ولذا، من الممكن أن تعاد قنوات التواصل الفصائلي تحت مظلة وطنية، بعيدا عن أي رعاية أخرى، فما لدى الأطراف من "ملفات الاتفاق" بمليارات الكلمات لا يحتاج لرعايات جديدة، سوى لو كانت بحاجة الى ممارسة "الترفيه الذاتي" تحت مظلة "الحوار السياسي".

ولعل المظلة الأنسب، والأكثر ملائمة للتواصل القادم هي رئاسة المجلس الوطني، وفي الضفة وقطاع غزة، وأن تطلب ذلك في الخارج، لكن أولوية التواصل يجب أن يكون فوق أرض دولة فلسطين، ما يتطلب إعادة الاعتبار لعمل مقرات المجلس ودوائره، وخاصة في قطاع غزة التي يجب أن يتم فتحها وتفعليها، وأن يذهب رئيس الوطني روحي فتوح الى قطاع غزة مباشرة، بعد انتهاء أعمال التنفيذية من ترتيب وضعها الداخلي وتوزيع مهامها. لتنشيط مقر الرئاسة المصاب بـ "صدأ" منذ سنوات.

فتح أبواب التواصل لا يعني اغلاق باب الاختلاف، بل فعل لا بد منه كي لا يبقى الفلسطيني "اضحوكة سياسية" لغير الفلسطيني...!

ملاحظة: بصراحة شيء مستفز جدا ان تسارع بعض عواصم العرب الاحتفاء برئيس حكومة دولة "الفصل العنصري" وتتعاقد معها لشراء أسلحة بملايين الدولارات، وجيشهم يمارس تطهيرا عرقيا صريحا ضد الفلسطيني...يا خوفنا ما نقرأ ادانة بعضهم لتقرير "العفو الدولية" بعد هيك حفاوات وترحيبات!

تنويه خاص: من مفاجآت تقرير مؤشر الديمقراطية العالمي، رغم سواد العرب، ان فلسطين المصابة بفقر ديمقراطي كبير تتقدم غالبية الدول العربية..طبعا من هان فيكوا تعرفوا مصايب بلادنا ونكبة شعوبنا!

زيلينسكي يؤكد "اللي متغطي بأمريكا عريان"..عدا كيان الأبرتهايد!

كتب حسن عصفور/ ربما لن تعيش مقولة كثفت سياسيا تعامل أمريكا مع الأخرين، كما هي مقولة الرئيس المصري الأسبق الراحل حسني مبارك، "اللي متغطي بأمريكا ..عريان"، بعدما اكتشف دورها في أحداث يناير 2011.

ودون تفصيل ظروف المقولة، لكنها لخصت بفطرية غريبة الحقيقة التي تستخدمها أمريكا في علاقتها مع الدول الأخرى، وكل ما يمكن أن تفعله منطلقة من علاقات تبعية عمياء، لا يسمح لغيرها بالحديث عن مخالفة في الرأي او التقدير، إذا ما قررت هي فعل ما ضد بلد ما أو حدث ما، فالرفض لها، يعتبر عملا عدائيا أي كانت طبيعة العلاقات.

وبلا أي خروج عن المعلوم "تاريخيا"، أكدت الولايات المتحدة تلك الحقيقة بعدما ورطت أوكرانيا في القيام بمجموعة من الأعمال الاستفزازية ضد روسيا، تمس بعدها الأمني القومي، الى جانب عمليات أشبه بتطهير عرقي ضد أهالي إقليم دونباس ذي الأغلبية الروسية، وسبقها التخلي عن اتفاقية التعاون مع روسيا، وصولا الى البحث عن جلب قوات الناتو الى الحدود الروسية، مع الإعلان حول مشروع نووي أوكراني.

وبعيد عن ديانة الرئيس الأوكراني اليهودية، فأميركا تمكنت من توريطه الى حد أنه أوشك على الغرق النهائي، وبفرض واقع سياسي جديد، لن يكون له مستقبلا مكانة أو مشاركة، وكل ما بات لواشنطن أن تخدمه، هو نقله من كييف الى مكان ما خارج أوكرانيا الجغرافيا والسياسة وربما التاريخ، ما لم يصبح أراجوز سياسي من نوع جديد.

لو كان الرئيس الأوكراني يرتبط بمصالح بلده وشعبه، لأدرك فور بث جلسة مجلس الأمن القومي الروسي على الهواء للعالم، ثم تتالي الأحداث وأيضا أمام وسائل الإعلام، أن الرئيس بوتين وبعد خطابه الفريد، أن الأمر لم يعد "مزحة" ستنتهي ببيانات ترهيب اقتصادي أو سياسي، أو ببعض لغة حربية علها تفرمل قرارا استراتيجيا، لم يعد مرتبط بأوكرانيا، بل فتح جوهر الغدر الأمريكي الأوروبي في كيفية التعامل مع بلدان المنظومة الاشتراكية السابقة، خاصة الخارجة من الاتحاد السوفيتي لتصبح جزءا من حلف الناتو.

لو أدرك الرئيس الشاب (فتى سياسي) جوهر القرار الروسي، لحمل أوراقه وطار بها الى موسكو ويعيد الاعتبار لكل ما كان اتفاقيات ما قبل انتخابه، ويعلن منها أن أوكرانيا عمق أمني روسي لن تكون متآمرة علية، وربما يطور الاتفاقات لبعد عسكري أمني جديد، مع الإعلان بتفعيل اتفاق مينسك، وأي مطالب نووية بالاتفاق مع روسيا لخدمة الاستخدام السلمي.

قرار كان له أن يدخل به التاريخ منقذا، بدلا ان يخرج منه مدمرا، ولن تفيده كل بيانات اليوم التالي لدخول القوات الروسية العاصمة كيف، ويرى نفسه هاربا لينقذ رأسه ويتحول الى "لاجئ سياسي" تحت الوصاية المخابراتية الأمريكية لفترة، قبل أن تقترح عليه الالتحاق بمستوطنة يهودية في الضفة الغربية.

ولكن، الشاذ الوحيد عن كل ما سبق، لا تطاله المقولة المكثفة، هي دولة الفصل العنصري المعروفة جغرافيا باسم "إسرائيل"، وحدها دون غيرها لا يمكن لأمريكا أن تتركها لحظة لخطر حقيقي ما، وربما ما قالته رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي يلخص كل الكلام، باعتبارها أن قيام "إسرائيل" هو الحدث الأهم في القرن العشرين.

الدرس يتكرر كل فترة زمنية، ولكن "الأغبياء" بكل المسميات والمناصب والألقاب لا يتعلمون، بل يصرون دوما تأكيد أن "الغباء جين خاص" لبعض أعداء مصالح شعوبهم.

والسؤال، هل تدرك الرسمية الفلسطينية قبل غيرها، درس أوكرانيا المتكرر من قبل مع غيرها، ولن نعيد التذكير بما حدث مع التآمر على الشرعية والخالد المؤسس ياسر عرفات كي لا نفتح "جروحا"، ولكنها لا تنسى.

قراءة الحدث الأوكراني ضرورة سياسية بعيدا عن "عواطف الانحياز" مع الدولة الكاذبة أو مع الدولة التي قررت عملية جراحية قاسية في أوكرانيا...الدروس التالية أكثر أهمية ويجب السرعة في استخلاصها وقبل خروج زيلينسكي من المشهد، مقابل أوكرانيا محايدة على الطريقة الفنلندية.

ملاحظة: حسنا فعلت "الإمارات" بالامتناع عن التصويت مع المشروع الأمريكي ...رسالة ربما تحمل المختلف، خاصة توافقها مع الصين والهند، وبعد اتصال وزير خارجية أمريكا بوزيرها...بشرة خير بجديد سياسي!

تنويه خاص: فائدة جانبية من حرب روسيا لإسقاط نظام القطب الواحد وهيمنة رأس الحية على الكوكب، أن أطراف النكبة الانقسامية في بلدنا كفت عن الردح اليومي..معقول هالحرب تشقلبهم زي ما حتشقلب الأهبل زيزو..تمنوا أن يكون!

صفعة غانتس السياسية للرئيس عباس و"الواهمين"!

كتب حسن عصفور/ 28 ديسمبر 2021، وعشية ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية، فاجأ الرئيس محمود عباس الرأي العام الوطني قبل الأجنبي، بزيارة الى منزل اليد الإرهابية الأولى في حكومة دولة الفصل العنصري بيني غانتس، بمنزله الخاص، دون أي حساب لرد فعل شعبي عام حول تلك الزيارة، مضمونا وتوقيتا ومكانا.

ولعل "ناصحي" الرئيس عباس أوهموه بأن تلك الزيارة ستكون "ردا ساحرا" على موقف رئيس الحكومة الإرهابية بينيت ووزير خارجيتها لابيد، الرافضين لأي اتصال أو تواصل مع عباس، بل لا يكتفيا بموقف عدم الاهتمام تواصلا، بل كلاهما فتح النار على عباس والسلطة، واعتبروه فاسدا وغير ذي صلة.

قرار الذهاب الى منزل وزير في حكومة "الإرهاب السياسي"، وخاصة المسؤول عن كل ما يتعلق بالفعل الإرهابي جيشا ومستوطنين وتهويدا، كشف فقدان "التركيز السياسي" للرئيس عباس، وغياب القدرة على التقييم الذي كان يجب أن يكون قبل الإقدام على "خطوة" كسرت كثيرا من "هيبة الموقع والموقف".

وكانت فضيحة مضمون اللقاء لا تقل عن فضيحة القرار ذاته، بعدما سرب غانتس بشخصه ما دار وما تم تناوله، من قضايا حياتية اقتصادية تتعلق بـ "تحسين مستوى المعيشة" شرط "تعزيز التنسيق الأمني"، فيما غاب البعد

السياسي عن اللقاء، كون ذلك "محرم" بقرار رسمي من حكومة الفصل العنصري.

لعل الفلسطينيين من خارج الفصائلية، لم تعط اللقاء أهمية بما يستحق، وربما رأى البعض أنه قد يفك "عقد الفقر والبطالة" وسوء الحياة الإنسانية السائدة في الضفة وتحت حكم السلطة، ولذا لم تكن المعارضة بقوة مخاطر الحدث.

وبعد أيام من قرارات المجلس المركزي، التي تحدثت عن دولة فلسطين وإعلانها وضرورة تجسيدها وفقا لقرار 67/19 لعام 2012، وهناك خطوات عملية سيتم تنفيذها في سياق ذلك لفك الارتباط بسلطات الاحتلال، بل والإشارة الى تعليق الاعتراف المتبادل، خرج وزير "شؤون الإرهاب والجيش" في حكومة "دولة الأبرتهايد" بيني غانتس، ليعلن من منصة مؤتمر عالمي في ميونيخ 20 فبراير 2022، أن لا دولة فلسطينية أبدا، وكل ما يمكن أن يكون هو "كيان" يأخذ بالاعتبار "الحاجات الأمنية الإسرائيلية.

بالتأكيد، لا يوجد مطلقا أي مفاجأة سياسية فيما قاله "وزير شؤون الإرهاب والجيش" في دولة الفصل العنصري، وربما قال الحقيقة بطريقة أقل وقاحة مما قالها بينيت ووزيرة الداخليه شاكيد، وقبلهما نتنياهو، فتلك باتت ثابت معلوم، منذ اغتيال اسحق رابين نوفمبر 1995، وخلال قمة كمب ديفيد وما تلاها حتى اغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، نوفمبر 2004.

المؤشر الهام في أقوال الإرهابي غانتس، أنها رسالة مباشرة للرئيس عباس أولا، وللفريق الأمني – السياسي حوله، والتنفيذية الجديدة ورئاسة الوطني، تقول كل ما كتبتم لا قيمة له، وأن الأمر لا يعنيكم، وكأنه تصريح تغيير مكانة السلطة وطبيعتها، لو صمتت أو تجاهلت مضمون التصريح ومغزاه السياسي الأبعد.

التحدي الآن، ليس قيام "السلطة" والرئيس وفريقه الخاص، ولا "تنفيذية المنظمة" ورئاسة الوطني فتح حرب شاملة على العدو، ليس لأن الشعب لا يريد، بل لأن الطلب يجب أن يكون حسب مقدرة المطلوب منهم، ولكن بالتأكيد، هناك ما يمكنهم دون حروب مواجهات عسكرية القيام به فورا، اليوم وليس غدا، وبنقاط واضحة:

* كتابة الرئيس عباس رسالة الى رئيس حكومة دولة الفصل العنصري، تتضمن تعليقا كاملا لرسالة "الاعتراف المتبادل" بين منظمة التحرير وإسرائيل 1993، توقع بصفته رئيس منظمة التحرير ورئيس دولة فلسطين، وتجاهل كلي لتعبير السلطة.

* رسالة من الرئيس عباس الى الأمين العام للأمم المتحدة والرباعية الدولية والجامعة العربية تتضمن مضمون تعليق الاعتراف، مع الإشارة الى أن تنفيذ قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين سيتم تنفيذه عمليا، من خلال تغيير مسميات المؤسسات القائمة، حكومة فلسطين وليس حكومة السلطة، برلمان دولة وليس تشريعي سلطة...وهناك الكثير.

* رسالة من الرئيس عباس أو القائم بأعمال أمين سر تنفيذية المنظمة الى الفصائل الفلسطينية كافة كل باسمه، حول مضمون رسائل الرئيس ومضمون قرارات المركزي الأخيرة، كمظهر تشاركي يكسر "حدة الانغلاق القائم".

* الإعلان عن التحضير لانتخابات برلمان دولة فلسطين بعيدا عن أي تدخل لسلطات الاحتلال.

* قيام رئيس المجلس الوطني بالذهاب الى قطاع غزة، مع عدد من أعضاء التنفيذية لإعادة فتح مقر المجلس ليكون "عنوان جديد للتفاعل الوطني"، وأحد رموز الشرعية في قطاع غزة، ورسالة ما لخلق قناة تواصل مع حماس والجهاد عبر منظمة التحرير.

* تعميم لوسائل الإعلام الرسمية الفلسطينية الالتزام بمضمون تعابير الرسالة، وفتح الباب لكل القوى ان تكون حاضرة في التعبير دون اسفاف، مع قرار بوقف حملات التشويه المتبادلة.

* بحث مضمون "التنسيق الأمني" بحيث يتم وقف تبادل المعلومات كليا مع جيش دولة العدو القومي، واعتبار وجوده وفرق الإرهاب الاستيطاني وجود غير شرعي بما يترتب على ذلك التعريف من آثار.

* نقل الشؤون المدنية من كونها هيئة مستقلة لتصبح جزءا من دائرة المفاوضات، باعتبارها تتبع منظمة التحرير وليس غيرها، وذلك ليس نقل آلي بل نقل سياسي.

خطوات أولية يمكن القيام بها فورا وخلال 48 ساعة، قبل الذهاب للتحضير لعقد لقاء وطني عام لبحث آلية تنفيذ المقررات المتفق عليها، مع تعديل جوهري في مضمون الانتخابات المطلوبة، من انتخابات سلطة انتقالية الى انتخابات دولة، برلمانا ورئيسا.

ملاحظة: صحيح، ليش لا يوجد ناطق رسمي لمنظمة التحرير رئيسا، وتنفيذية ومجلس وطني..الأمر مش مناصب بل مسألة تعليق بالممثل الشرعي..ومسبقا هاي ما بتعني وقف برم غالبية أعضاء تلك الهيئات بفايدة وغالبا بدونها!

تنويه خاص: قيام أمن حماس باعتقال باحث لكتابته دراسة حول مسببات عمليات القتل النسوي، بعيدا أن تتفق ولا تتفق مع مضمونها، هي جريمة تؤكد أن هاي الأجهزة لها صلة بحماية مرتكبي تلك الجرايم..وبلاش تنوسوا قتل طفلة سيفون المشفى!

عندما تخون "نانسي" الأمريكية انتصار الإنسانية التاريخي؟!

كتب حسن عصفور/ استقبلت "دولة الأبرتهايد" رئيسة مجلس النواب الأمريكي "العتيقة" نانسي بيلوسي استقبالا نادرا، وكأنها رئيس دولة وليست رئيسا لمجلس تشريعي، حفاوة شخصية، لم يحض بها سابقيها يوما.

بالتأكيد، لم يكن ذلك شكلا مظهريا، بل جاء رسالة شكر خاصة لما تقوم به تلك "الرئيسة" لحماية دولة العنصرية والتطهير العرقي، من موقعها لعرقلة كل ما يمكنه ملاحقة حكومات تل أبيب الإرهابية، على جرائم يحفظها السجل الوثائقي والإنساني، وتعتبر بيلوسي كـ "جدار واقي" للدولة المارقة على القانون، في أمريكا، وهي الأكثر تطرفا دعمها لتلك الدولة.

ولكن، ما لم يكن أبدا، تخيله أو تقديره، أي كانت درجة التعصب الفكري، أو الغباء الفكري، فلا يهم كثيرا، ان تذهب رئيسة مجلس نواب أمريكي تحت أي ظرف، لتعتبر أن "قيام إسرائيل" هو أهم حدث في القرن العشرين، رغم ان الأمم

المتحدة لا تزال تحتفظ بكم جرائم الحرب التي ارتكبتها عصابات الصهيونية وصولا لذلك.

وافتراضا، أن "بيلوسي"، أو "بالوسي" لا يهم كثيرا فهي فقدت أي قيمة لاحترام أو تقدير اسما ومسمى وموقعا، تجهل جرائم الحرب وسياسة التطهير العرقي والفصل العنصري، التي تمارسها دولة الاحتلال، وأنا لم تعد تجد وقتا لقراءة تقارير منظمات أمريكية خاصة بحقوق الانسان، أنشأتها أمريكا وجهازها المخابراتي في "القرن العشرين" كجزء من حربها ضد المنظومة الاشتراكية، وما كتبته عن إسرائيل، وما طالبت أن يكون عقابا لدولة هي الوحيدة التي لا تعاقب لارتكابها جرائم وتطهير وعنصرية.

ولكن، بالتأكيد، وبحكم العمر المتقدم لـ "بيلوسي"، قرأت وعرفت دون أن نقول عايشت، عما يعرف في كتب التاريخ بالحرب العالمية الثانية، ولن نقول الاكتشافات الفضائية أو العلمية، وكل ما مثل اختراقا لكل التوقعات، وبراءات اختراع أدوية حمت ملايين البشر من الموت، حرب وضعت حدا لنظام أودى بحياة ملايين البشر، ومنهم 6 مليون فقط فوق أراضي الاتحاد السوفيتي، ودمر مدنا وقرى وحضارة، بل أن الصهيونية لا تكف عن الصراخ حول ما تسميه بـ "المحرقة" ضد اليهود.

ولولا هزيمة الفاشية ونظامها في ألمانيا، وانتصار الإنسانية بعد الحرب العظمى، لما كانت دولة الكيان، ولا مناصريها ضمن الوجود، بما فيها "دولة نانسي" ذاتها، رغم أنها كانت الأكثر استفادة من نتائج الحرب، والأقل دفعا كثمن للمشاركة بها.

الفضيحة السياسية التي أطلقتها "بيلوسي"، تستحق مساءلة سياسية – قانونية في داخل أمريكا قبل غيرها، بما قالته حول قيام دولة على حساب شعب آخر بأنه الحدث الأهم في القرن العشرين، وتجاهلها للحدث الأبرز الذي حمى الإنسانية من دمار شامل.

ولأن سقوطها السياسي، كان فكريا وثقافيا وقبلهما إنسانيا، ذهبت رئيسة مجلس النواب الأمريكي، بمناشدة "دولة الفصل العنصري" لتوافق على مبدأ "حل الدولتين" كونه يمثل حماية لها من أي خطر "فلسطيني عربي" على

ديمقراطيتها...أي أنها دعوة جوهرها عنصري كون الوجود الفلسطيني هو الخطر الذي يهدد دولة الكيان والجريمة، وليس لأن ذلك حق قانوني وإنساني، وقبله هو جزء من "الشرعية الدولية"، وليس هبة أو منحة من دولة لشعب يعلم أنه صاحب الأرض وهو دون غيره من يمنح "شرعية" وليس غيره.

ولأن "عنصرية نانسي" تجاوزت المنطق، يبدو أنها لا تعلم من هو صاحب شعار "حل الدولتين"، ولما جاء به أصلا، وأيضا على طريقتها ولكن بشكل أكثر "أناقة"، فجورج بوش "جونيور" عندما كان رئيسا لـ "دولة نانسي" تقدم بذلك يونيو 2002 ليس حلا للصراع، ولكن حلا للخلاص من ياسر عرفات، والتحضير لمرحلة جديدة تنهي جوهر المشروع الوطني، الذي بدأ يترسخ فوق أرض فلسطين، بعد قيام السلطة الوطنية، ما بدأ يمثل تهديدا للمشروع التوراتي – التهويدي.

تصريحات "نانسي" الأمريكية وقاحتها لم يسبق لأي أمريكي، بما فيهم الصهاينة جدا التجرؤ على قولها، ولكنها تعرف أن رد الفعل لن يكون حاضرا، لا رسميا عربيا، من المحيط الذي كان هادرا يوما ضد المستعمرين الغزاة، الى الخليج الذي كان ثائرا وأيضا ضد الغزاة والمتسلطين، ولا سلطة مصابة بوهن عام، انتماءا وقدرة وحضورا، وقبل كل ذلك احتراما لدى شعبها، بعدما صمتت على إهانة تاريخ وقضية وطن.

تصريحات "نانسي" الأمريكية، ليتها تمثل حافزا لـ "بقايا الحس الوطني" لفصائل تصرخ بمناسبة وغيرها ضد شيء أو لا شيء، وتعلن حربا شعبية وسياسية واعتبارها شخصية "منبوذة" بشكل شمولي.

ليت أهل الضفة، وخاصة رام الله والبيرة وضواحي القدس، يخرجون في مظاهرة استقبالها بالأحذية قبل أن تستقبل بـ "حرس شرف" و"حفاوة رسمية" بمقر المقاطعة، كمحاولة للتذكير أن "الحذاء" وحده ما يجب أن تجده.

كان بالإمكان، مطالبة الرئاسة الفلسطينية بعدم استقبالها بعدما قالت ما قالت..ولكن الطلب كان على قدر الممكن لأنهم لا يملكون ذلك.

ملاحظة: تصريحات رئيس وزراء قطر حول من اغتال الخالد ياسر عرفات، كان لها أن تصبح وثيقة إدانة رسمية لدور قطر الرسمي ليس في الانفصال فحسب، بل في ترتيب اغتيال المؤسس الشهيد أبو عمار...ولكن مين يحاسب مين...وسلاما لك يا خالد الشعب!

تنويه خاص: غضب د.اشتيه من قيام قوات الاحتلال بإطلاق كلاب لنهش جسم الفتى "مالك معلا" في البيرة، غضب مشروع جدا..بس الأكثر مشروعية يا دوك ترد بشي أقله عشان "تفش غل" الناس..غير هيك بيكون حكي نرفزة مش أكتر!

عودة "الكلام التفاوضي" ... هروب سياسي لـ" تعبئة فراغ"!

كتب حسن عصفور/ في توقيت زمني مثير للتفكير، أو بالأدق مستفز للتفكير العام، عاد الحديث عن ضرورة إطلاق "المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية"، من أجل وضع حد للصراع المستمر.

ربما، حاول الرئيس محمود عباس وفريقه الخاص، مناشدة بعض أعضاء حكومة الكيان بضرورة العودة الى تنشيط "المسار السياسي" الذي غاب عمليا عن أي قوة دفع منذ ما بعد انتخابات يناير 2006، التي فتحت الباب لانقسام كياني وسياسي فلسطيني، رغم ما حدث من لقاءات بين طرفي الصراع، وبينها مؤتمر أنابوليس، دون أن يكون هناك أي مسار سياسي تفاوضي.

رغبة الرئيس عباس وفريقه الخاص لفتح "نفق تفاوضي" مع حكومة الإرهاب السياسي" في تل أبيب، للخروج من "مأزق التجاهل" الذي أعلنه بينيت وكذا لابيد، أن لا مفاوضات سياسية، ولا دولة فلسطينية، حتى أن غانتس الذي ذهب اليه الرئيس عباس زائرا في منزله، ثبت أنه ليس سوى "حصان طروادة"، بعد أن أكد أنه لا يبحث عن "تفاوض سياسي" مع السلطة بل تحسين مكانتها أمام شعبها (تخيلوا وفكروا...).

ولذا أن تخرج تصريحات بشكل مفاجئ وخلال 48 ساعة، عن أهمية العمل لإعادة المفاوضات السياسية، تستوجب السؤال عن الهدف من ذلك الحديث، المتزامن مع نشر "منظمة العفو الدولية"، التقرير التاريخي والأهم، مع مؤتمر الأمينة العامة للمنظمة كالامار، الفاضح لكل ما هو مسكوت عنه، أو مستور عنه مع دولة الكيان، والتي أكد التقرير المؤكد العام، بأنها دولة فصل عنصري وتطهير عرقي، ارتكبت جرائم حرب تستوجب الملاحقة القانونية وحسابها عما فعلت.

لذا، الحديث عن التفاوض السياسي مع دولة الفصل العنصري، بعد نشر التقرير التاريخي، يمثل صدمة سياسية بالمعنى الشامل، لأن المطلوب من الرسمية الفلسطينية، بدل تسول قناة للكلام السياسي من حكومة باتت أمام العالم تحت الاتهام الصريح، أن تعيد ترتيب أوراقها لترجمة التقرير الى أدوات عمل لمطاردة المجرم المعروف راهنا واسمه إسرائيل.

أما، أن ترسل سلطة رام الله مندوبين للترجي أن تقوم دول عربية وغير عربية بالضغط على حكومة "الثنائي وحصان طروادة" في تل أبيب للحديث عن المفاوضات، ليس سوى خدمة سياسية مباشرة لذلك الكيان، ويبطل مفعول تقرير العفو الدولية، ليس أمام المنظومة الدولية فحسب، والمؤسسات القانونية التي تنتظر مطالبة البدء في التحقيق بما تضمنه التقرير، بل ولشعب الفلسطيني الذي عاش ساعات من "الفرح الوطني"، بنشر ما كان ينتظر طويلا.

الحديث عن عودة المفاوضات السياسية، يلحق ضررا وطنيا وقانونيا بقيمة التقرير، ويحرف الأمر من مسار المحاسبة – المساءلة القانونية لدولة بات اسمها الرسمي دولة فصل عنصري، الى مسار البحث معها عن "حل سياسي"، ما يسقط كثيرا مما ورد في جوهر التقرير، كون الممثل الرسمي الفلسطيني لا يبحث عن آلية محاسبة بل عن "آلية حل" معها، دون اهتمام لما ارتكبت وترتكب.

والى جانب الحديث عن مخاطر الحديث عن التفاوض السياسي، فالسؤال، هل حقا يمكن الحديث السياسي مع حكومة رئيسها بينيت بعدما قال ما قاله تجاه الحق الفلسطيني، بل والرئيس الفلسطيني واتفاقية أوسلو الذي يعتبره خيانة للتهويد

وفخور بالخلاص منه، ومعه قائدة المحور الاستيطاني الإرهابي مشروعا ومنظمات، وزيرة داخلية الكيان العنصري شاكيد.

كيف يمكن الحديث عن إطلاق المفاوضات السياسية مع حكومة لم تعترف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني، وفقا لاتفاقية رسمية تمت بين الطرفين عام 1993، فقبل الذهاب الى ما هو مرفوض مبدئيا من حكومة دولة الفصل العنصري، هل تستطيع الرسمية الفلسطينية ان تحصل على رسالة منها تعلن التزامها برسائل "الاعتراف المتبادل" بينهما.

الى جانب ذلك، هل للرسمية الفلسطينية أن تعلن ما هي قواعد التفاوض التي تلهث خلفها راهنا، هل هي قرارات الأمم المتحدة ومنها قرار 19/ 67 لعام 2012 حول الاعتراف بدولة فلسطين عضوا، أم أنها ستكمل ما توقف عمليا في قمة كمب ديفيد، ام مفاوضات ما يطلق عليها "على أونه على دويه...".

ما هي القاعدة التي ستنطلق منها تفاوضيا حول القدس وساحة البراق وحائطه، وهل ستلتقي مع الطلب التهويدي، بأن "الهيكل والحائط الغربي" هو جزء من المكان، بما يسمح بـ "سيادة يهودية" عليها، أم أن الرئيس وفريقه سيتمسك بموقف الخالد المؤسس الشهيد ياسر عرفات بما كان في قمة كمب ديفيد 2000.

كان المنتظر وعشية عقد المجلس المركزي بكل ما عليه من "دوشة فصائلية"، ان تذهب الرسمية لتعزيز الرواية الوطنية بتنفيذ عملي للقرارات المقرة حول اعلان دول فلسطين وفك الارتباط مع دولة الكيان، بدلا من اللهاث نحو مسار وهم وضلال.

الحديث عن فتح مسار تفاوضي مع حكومة دولة الفصل العنصري راهنا ليس سوى "خدعة سياسية" ضارة...تفتح باب الأسئلة المشروعة واللقيطة حول ماذا تريدون من هكذا "برم كلامي"، بعدما نشر التقرير الأهم تاريخيا ضدها...فلا تغضبون مما سيقال لاحقا؟!

ملاحظة: لم تكتف دولة الفصل العنصري بالفرح من زيارة وزير حربها الى البحرين بل دقت طبول "النصر" بتحليق طائرته علانية فوق أجواء

السعودية...وبيطلع وزير متأتأ بيقلك نحن ضد التطبيع حتى تحرير فلسطين ..حتى دجلهم السياسي صار دجل غبي!

تنويه خاص: بصمت غادرنا حنا أبو حنا أحد أبرز شعراء الوطنية الفلسطينية المعاصرة..شاعر زرع مع رفاق زمنه ودربه النبت الوطني في مواجهة التهويد الغازي...سلاما لك ولمن سبقك نحو الخلود!

غزو العراق..هل تتذكرون "المكذبة الأمريكية"؟!

كتب حسن عصفور/ كي لا تبقى الذاكرة الإنسانية رهنا بالإصدار الأمريكي، من المفيد العودة الى الوراء قليلا، والعالم يعيش على نغمة حرب يراها البعض الأوروبي الأخطر منذ عام 1945، أي انها تقارب حربا عالمية ثالثة، مع أسلحة تفوق كثيرا ما كانت في حينه.

وبعيدا عن "ثقافة الانحياز الأعمى"، وكي لا يقال ان البعض مع حرب روسية لكسر ظهر شوكة نظام يمثل أداة معادية وضارة للدولة الروسية، أو مع موقف أمريكي – غربي يبحث بكل السبل فرض سياج أمني عبر حلف الناتو لمنع روسيا من نهوض بدأ يطل مع وجود بوتين، خاصة وأن غورباتشوف ويلتسين منحا "هدايا تاريخية" للغرب بحل المنظومة الاشتراكية، وكذا حلف واسو، مع وعود شكلية لم تلتزم بها الدول الغربية.

الدول النافخة بمسألة الحديث عن خطر "الغزو الروسي" تتجاهل بشكل مثير الاتفاقية التي تم توقيعها عام 2014 وجددت عام 2015، وتعرف باسم "اتفاق مينسك"، حيث تراها أوكرانيا الآن خطر على وحدتها، لأنها منحت إقليمي لوغانسك ودونيتسك في منطقة دونباس حكما ذاتيا على طريق حق تقرير المصير.

وكعادتها تتجاهل أمريكا الحقيقة لتلوي عنقها، فلم تر الهروب الأوكراني برفض اتفاق موقع، وذهبت لاختلاق أوهام بطرق أخرى،

ومن أجل تنشيط "الذاكرة الإنسانية" من المفيد إعادة تنوير ما حدث في بلادنا، عندما قررت أمريكا تدمير العراق كمقدمة لنشر الفوضى والطائفية والتقسيم في البلاد العربية، وبدأت حربها رسميا في 20 مارس/آذار 2003، ونشر التحالف بقيادة الولايات المتحدة قوات قوامها 200 ألف جندي، على الرغم من عدم وجود تفويض من الأمم المتحدة وفي ظل احتجاج مئات الآلاف من الأشخاص في شتى أرجاء العالم، وبل رفض بعض دول أوربية منها فرنسا وإيطاليا.

وقبل عام من غزو العراق قام التحالف بقيادة الولايات المتحدة بحملة ترويج موسعة لتبرير التدخل، ففي يناير/كانون الثاني 2002، ذكر الرئيس الأمريكي في حينه جورج دبليو بوش، خلال كلمته في خطاب حالة الاتحاد السنوي، العراق بالاسم كجزء من "محور الشر" الذي يضم أيضا إيران وكوريا الشمالية.

فيما سارع "الذيل الأمريكي" رئيس حكومة بريطانيا في حينه طوني بلير، بتوجيه انتقادات شديدة لصدام حسين في أبريل/نيسان 2002 خلال كلمة أمام البرلمان.

ورغم أن الأمم المتحدة وغالبية أوروبية، رفضت مبررات أمريكا وهوس بريطانيا، وخاصة فرنسا ورئيسها شيراك الذي كان ضد التدخل العسكري بقوة، ما أدى الى "حالة غضب أمريكية"، وهو ما دعا إلى توجيه أوامر إلى ثلاثة مطاعم في مجلس النواب الأمريكي من أجل تغيير اسم البطاطس المقلية "الفرنسية" على قوائم الأطعمة، واستخدام اسم جديدة هو بطاطس "الحرية".

توجيه أوامر إلى ثلاثة مطاعم في مجلس النواب الأمريكي من أجل تغيير اسم البطاطس المقلية "الفرنسية" على قوائم الأطعمة، واستخدام اسم جديدة هو بطاطس "الحرية".

وبدأ "غزو العراق" ولا زالت بقايا خلال 20 عاما تقريبا، دون أن تكتشف أمريكا أي من آثار لأسلحة الدمار الشامل التي استخدمتها "ذريعة" للتدخل العسكري، وبدلا من "تدمير أسلحة دمار" نجحت وبالتعاون، وهنا المفارقة الكبرى، مع إيران، بتدمير العراق، وكان نتاج ذلك تصاعد العنف الطائفي في البلاد، وتشكلت ميليشيات مسلحة وفقا للطائفة، التي لا تزال تمثل عناصر تخريب النسيج الوطني.

ومن نتاج غزو أمريكا للعراق، دخول البلد فيما يشبه الحرب الأهلية مع قوات "داعش" في عام 2014.

وترك الغزو ما يقارب مقتل 500 ألف مدني عراقي خلال الفترة من 2003 إلى 2013، الى جانب الخسائر الاقتصادية والسياسية.

التذكير بغزو العراق للبعض، الذي يعتقد أن أمريكا وتحالفها تبحث عن حماية "حرية بلاد" وصيانة استقلالها، دون الغرق في تفاصيل مضافة، ليس في فلسطين القضية والأرض والشعب، بل في غالبية المنطقة العربية.

قبل الذهاب للحديث عن "غزو روسي" تذكروا الغزو الأمريكي للعراق وما أنتج، وتجاهلوا معه ما كان مخططا لاحقا في 2011 لغالبية المنطقة، لولا صحوة شعب مصر في 30 يونيو لكان المشهد سواد داكن، مع أن سوريا لا تزال تدفع ثمنا.

الحدث الأوكراني فرصة لتنشيط الذاكرة السياسية العربية، قبل الشطط السياسي نكون وقوده لصالح اكمال ما لم يكمل في 2011.

ملاحظة: "حماس وتحالفها الجديد" يرقصون فرحا بعد فوز "كاسح" بنقابة المهندسين بغزة ..فرح زفته من السلك الى السلك..مع ان المشاركين الفين واحد لا غير..طيب ما دام فرحتكم مع شلتكم كبيرة كملوا جميلكم وافتحوا باب البلديات لصندوق الانتخاب..أو هاي "حرام" لأن فيها جباية مصاري!

تنويه خاص: قاضي قضاة "بقايا السلطة" في الضفة ومستشار الرئيس عباس للفتاوي، قال انه حماس لا تمثل شيء..صراحة لولا انه كان بصوته لاعتبر هذا أكبر عمل مزور، لان الزلمة كان مسؤول منهم لسه قبل كم سنة..يعني حماس كريهة آه بس لا تمثل شيء كبيرة يا مو..؟!

فضائح "دولة الأبرتهايد" تتوالى...والردع مفقود!

كتب حسن عصفور/ أيام، بعد نشر منظمة العفو الدولية تقريرها التاريخي، حول اعتبارها إسرائيل دولة فصل عنصري، تمارس التطهير العربي وترتكب جرائم حرب ضد الفلسطينيين، فوق أرض فلسطين، عبر أجهزة احتلالها وقوانينها، فتحت صحيفة "هآرتس" العبرية ملفا يكشف مزيدا من تلك الممارسات العنصرية.

الصحيفة العبرية، أشارت الى إن سلطات الاحتلال لم تفتح ملفات تحقيق سوى ما نسبته 3,8%، (أقل من 4%) من الشكاوى التي يقدمها الفلسطينيون بعد جرائم ترتكبها ضدهم عصابات المستوطنين الإرهابية، ما جعل الفلسطينيين يقلون في التوجه لسلطات الاحتلال لتقديم الشكاوى.

وتضيف الصحيفة العبرية في تقريرها يوم الاثنين 7 فبراير 2022، (إنه وفق معطيات حصلت عليها، فإنه من العام 2018 إلى العام 2020، تم فتح 263 ملف تحقيق في شكاوى قدمها الفلسطينيون، إلا أن 10 ملفات فقط انتهت بتقديم الجناة الى المحاكمة، فقد فتحت الشرطة خلال هذه الأعوام 263 ملفا، وأغلقت 221 ملفا منها، وقدمت لوائح اتهام في عشرة ملفات فقط، وكما نعرف فهي محاكمات صورية، تنتهي إما بالتبرئة أو بعقوبات هامشية جدًا).

ومساء ذات اليوم، تمكنت حكومة "الإرهاب السياسي" الحاكم في تل أبيب، من تمرير قانون "لم الشمل" العنصري والذي يستهدف فلسطيني 48، اعتبرته وزيرة داخلية حكومة التطهير العرقي، بأنه انتصار لـ "الصهيونية والفطرة السلمية".

يبدو أن حكومة "دولة الأبرتهايد" لم تقيم وزنا سياسيا لتقرير المنظمة الدولية الأخير، ولا ما سبقها، كونها ضمنت "العقاب" فأصرت على استكمال سوء أدبها العنصري، في عملية استهتار بالمنظومة القانونية – السياسية عامة، وللموقف الفلسطيني خاصة.

ربما يرى البعض، أن ما نشرته الصحيفة العبرية حول عدم ملاحقة الإرهابيين المستوطنين جزءا مما سبق التقرير الدولي، ولكن إقرار قانون "لم الشمل" الذي

اعتبرته القائمة المشتركة الممثل الشرعي للجماهير العربية في داخل الكيان، هو الأكثر عنصرية يستهدف التفريق بين أبناء الشعب الواحد.

القانون الجديد، والذي جسد "الصهيونية النقية" وفقا لشاكيد، تجسيد استكمالي لكل ما سبق من قوانين تكرس عملية التهويد للنظام، بكل أركانه، وليصبح الفلسطيني أقلية تابعة بلا حقوق قومية، وكأنها مجموعات سكنية ليس الإ، تمنحها "دولة اليهود" ما تراه مناسبا وليس ما هو حقا قانونيا كمواطنين في تلك "الدولة".

بعد تقرير "العفو الدولية" خرجت المنظومة الرسمية الفلسطينية (حكما وفصائل)، وكذاك منظمات المجتمع المدني مهللة لما صدر، وأعربت بكل اللغات عن قيمة التقرير، ولكن الأمر لم يتجاوز الذهاب أبعد من تلك "الفرحة البيانية"، التي أحدثت "ضجيجا" لم يترك أثره ويبدو لن يترك، على دولة الكيان الاحتلالي.

أن تتجاهل حكومتي "المرارة الوطنية" في الضفة وقطاع غزة، الذهاب لاتخاذ خطوات عملية لكيفية الاستفادة القصوى من التقرير الأممي، قد يكون ضمن "حسابات التنسيق المصلحي" بينهما ودولة الكيان، ولكن السؤال الذي يقفز، لماذا لم تنتفض المنظمات الأهلية المجتمعية الفلسطينية لمناقشة كيفية التفاعل مع التقرير، وهي تمتلك "قدرات مالية ومهنية" لكل ما يساعدها على تشكيل قوة ضغط حقيقية، لرسم آليات شمولية نحو متابعة توصيات التقرير.

فلسطين التاريخية لديها من منظمات العمل الأهلي ما يمكنها أن تصبح قاطرة لتحويل التقرير من نصوص الى آليات فعل ومطاردة، في المؤسسات الإقليمية والدولية، وكذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة، خاصة وأن أحد تلك المؤسسات أصدرت تقريرا تفضح عنصرية إسرائيل وممارستها في التطهير العرقي، مركز "بتسيليم"، ما يساعد كثيرا في منح حركة فعل المنظمات قوة مضاعفة في الحراك المفترض أن يكون.

حراك "المنظمات الأهلية" في حالة انطلاقه سيجبر طرفي حكم "المرارة الوطنية" في بقايا الوطن، على إعادة التفكير في العمل، خاصة الطرف الرسمي المعترف به دوليا، والمفترض انه المسؤول المباشر عن متابعة التقرير داخل المنظمات الدولية العالمية، ومنها الجنائية الدولية ذات الاختصاص بملاحقة العنصريين، ومرتكبي جرائم الحرب.

كي لا يقال أن "الاتكالية باتت نمطا سياسيا" في المشهد الفلسطيني، وجب الحراك نحو كسر رتابة التفكير السائد.

ملاحظة: سويسرا قررت نقل مكاتب وكالتها للتنمية من القدس المحتلة الى رام المحتلة..تبريرها كان تأكيد لرضوخها لضغط حكومة "الإرهاب السياسي" في تل أبيب..وتأكيد أكتر ان "الرسمية الفلسطينية" فقدت كل هيبتها السياسية على غير الفلسطينيين..!

تنويه خاص: جامعة بير زيت..الصرح الأكاديمي الكبير ومصنع من مصانع الوطنية الفلسطينية تعيش حالة لا يجب الصمت عليها..بعد رسالة رئيسها التاريخي حنا ناصر ولم يستمع له أحد..لا بد من قوة فعل لمنع انهيار ركن من أركان فلسطين..تحركوا يا غايبين فيلة!

فضيحة مستشار الرئيس عباس القانوني تستوجب إقالته.. وفورا!

كتب حسن عصفور/ ما أن أنهى "المركزي الفلسطيني" اللقاء الأخير، بعيدا عما صاحبه من التباسات قانونية، تفاجأ الرأي العام بتسريب مسودة قرار بقانون مؤرخ يوم 8 فبراير 2022، ونشر 17 فبراير، يشير في مادته الأولى الى اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية أحد دوائر دولة فلسطين.

ورغم أن المستشار القانوني للرئيس محمود عباس، أصدر بيانا توضيحا يوم 18 فبراير، باعتبار ما نشر لم يكن قرارا بقانون، بل مسودة لم يتم نشرها، ولا تعتبر نافذة، وتم سحبها، لكن الفضيحة السياسية قبل القانونية جسدها "النص المسودة" حيث لم يدرك من كتبها ما هي منظمة التحرير الفلسطينية، وماذا تمثل للشعب والكيانية والشرعية الوطنية، وأن السلطة هي تحت مظلة المنظمة.

الفضيحة السياسية التي كشفتها مسودة قرار بقانون، حدثت خلال انعقاد "المجلس المركزي" لمنظمة التحرير، حيث جدد شرعية الرئيس وأكمل عضوية أعضاء التنفيذية، وانتخاب رئاسة المجلس الوطني والتي هي بدورها رئاسة المركزي، الذي أكد على أهمية المضي نحو تجسيد قرار إعلان دولة فلسطين وفق قرار

الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، أي انه وحتى ساعته لا تزال منظمة التحرير بمؤسساتها هي السلطة الأعلى على الدولة والسلطة القائمة منذ 1994.

ولن نقف كثيرا على كيفية تسريب مسودة القرار، ودوافعها الكامنة، فتلك مسألة تختص بها الرئاسة صاحبة الولاية على المستشار، ولكن أن يصبح غياب الوعي الكامل بمنظمة التحرير فتلك هي المصيبة الحقة، التي لا يمكن لطالب مدرسة ابتدائي أن يجهلها، ولا زال الكثير منهم يهتفون "بي أل أو (م ت ف)..إسرائيل نو)، هتاف يعكس الاعتزاز الشعبي قبل الرسمي بما تمثله المنظمة في الوعي والوجدان العام.

أن تأتي شخصية تحمل ألقابا بلا عدد، لا تدرك الخيط الفاصل بين منظمة التحرير ودورها ودوائرها، بل مسؤوليتها القانونية – السياسية حتى تاريخه، لا يجب أن تستمر في موقعها يوما آخر، ليس لما ورد من "كفر وطني"، بل لجهل قانوني لا يصلح للبقاء.

يبدو أن المستشار يحب السوابق والخروج عن النص، فهو ذاته، الذي أحدث أول سابقة في تاريخ السلطة الفلسطينية، عندما رفضت محكمة دستورية ديسمبر 2015، مرسوم تعيينه رئيسا لمجلس القضاء عام 2014، لمخالفته صحيح القانون والنص الدستوري، شخصية قبلت أن تتولى منصبا، وهو من يفترض يعلم بحكم منصبه السابق وزيرا للعدل، أنه قرار غير شرعي وباطل، لكنه اعتقد أن "المرسوم" أقوى قيمة من القانون والدستور، فوافق حتى تم طرده بفضيحة لم يسبق لها، رافقها مظاهرات متكررة لرفض وجوده.

أن يتم تعيينه لاحقا نائبا عاما، بعد السقوط القانوني الأول، فتلك مصيبة مضافة، ولكن أن يتم تعيينه مستشارا قانونيا للرئيس عباس، فتلك ما تستحق المساءلة، ليس لشخصه، بل لقبوله مرسوما خالف القانون والدستور، ما يمثل طعنا كامل الأركان بعدم صلاحيته لمنصب المستشار القانوني، ليس للرئيس بل لأي مؤسسة فلسطينية كانت.

ولذا لم يكن جهله بدور منظمة التحرير ودورها وشرعيتها مفاجئا أبدا، وعليه جاءت مسودة القرار بقانون عاملا إضافيا، ليؤكد بأن وجوده في مثل هذا

المنصب يمثل "إهانة" للوطنية الفلسطينية، ما كان لها أن تكون أصلا، ولكنها لا يجب أن تستمر أبدا.

ولعل جهالة المستشار القانوني بالعلاقة بين مكونات الشرعية تتطلب فتح باب النقاش الوطني سياسيا وقانونيا حول المنظمة والدولة، بكل أبعادها.

إقالة مستشار الرئيس عباس القانوني ضرورة وطنية واجبة، وأي تأخير بها ليس سوى طعن في شرعية الرئيس ذاته، كونه لا زال مجددا شرعيته من برلمان منظمة التحرير المصغر.

على الرئيس عباس أن يختار: "شرعية مستشار" أَم "شرعية منظمة التحرير"..القرار يحدد شرعية الرئيس ذاته...والشعب ينتظر!

على الرئيس عباس أن يختار: "شرعية مستشار" أَم "شرعية منظمة التحرير"..القرار يحدد شرعية الرئيس ذاته...والشعب ينتظر!

ملاحظة: بيان تنفيذية المنظمة حول دعوة الفصائل للقاء تواصلي يجب أن يخرج من دائرة الأحرف الى دائرة الفعل بخطوات جادة...وتشكيل خلية عمل مش خلية برم..طبعا التواصل مش حوار عام لحل المصيبة الكبرى.. ولكنه لمنع الانحدار أكثر مما انحدروا!

تنويه خاص: زيادة العنف والقتل المجتمعي في قطاع غزة ليس بسبب الفقر فقط، لكنه انعكاس لثقافة ظلامية تسود تحت الخوف والإرهاب...وبعدين مع هيك مصيبة يا "فصائل النطنطة"؟!

في ظل العملية العسكرية الروسية..فلسطين الغائب الحاضر!

كتب حسن عصفور/ من حيث المبدأ، جيد أن تحسب الرسمية الفلسطينية ومختلف الفصائل، مواقفها تجاه تطورات العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، لمحاصرة الرؤية الأمريكية بفرض "حرب باردة" من نوع جديد، بعدما انهارت قواعد الحرب القديمة، بالصمت، بمعنى عدم الانحياز الصريح لموقف روسيا في

أهدافها، وعدم الذهاب الى الغرق في حركة التأييد المتوالية كما كان في فترات سابقة، كان لها ثمن مكلف بعضه كان انتقاما واستغلالا لا أكثر.

ولكن، عدم الصراخ التأييدي لا يمكن أن يكون رديفا بغياب كلي عن تطورات الأزمة التي تتجه لتصبح، وسريعا جدا، أزمة عالمية لن تقف حدودها حيث بدأت فنهايتها بالقطع عند حدود غير التي كانت يوم 24 فبراير 2022، خاصة في ظل التطورات العدائية السريعة من قبل دول حلف الناتو وحواريه في بعض آسيا وأمريكا اللاتينية، ما قد يفرض شكلا جديدا للتطور العسكري، أدركه بوتين بحساسة رجل أم، فأطلق أخطر أمر باستعداد قوات "الردع الاستراتيجي" للجهوزية.

الرسمية الفلسطينية، تكتفي بالقيام، عبر وزارة الخارجية، بدور هاتف بريد اطمئناني على أبناء الجالية الفلسطينية في أوكرانيا، وهو عمل ضروري بالقطع، من ناحية المسؤولية والبعد الإنساني، ولكن ذلك عمل ثانوي قياسا بدورها ومهامها المفترض أنها تتحملها.

كان من المنطقي جدا، أن تشكل الرسمية الفلسطينية، التي خرجت فرحة بنتائج المجلس المركزي، رغم ما به من عطب قانوني، "خلية أزمة" خاصة لمتابعة تطورات المشهد العام في ضوء مسار العملية العسكرية، ونتائجها التي لا تنتظر.

"خلية أزمة"، تبدأ التحضير لكيفية التعامل مع الأحداث على ضوء "الفزعة الدولية" بقيادة أمريكا ومحورها الغربي، تحت يافطة "حماية استقلال بلد" أو مناشدة لمقاومة التدخل الروسي وتقديم كل ما يمكنهم لذلك، وسرعة الذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية، رغم أن كل ما يقال عن "ضحايا" غير موثقة لا تصل الى "ضحايا" برجين من أبراج دمرتها طائرات دولة الفصل العنصري في قطاع غزة، بينهم عشرات الأطفال، موثقة صوتا وصورة ومشاهد رباعية التحديد.

"خلية أزمة"، تبدأ في تجهيز خطة عمل لليوم التالي كي لا يصبح الوقت سيفا استخدامه عكسيا، بدلا من خدمة قضية فلسطين الى الضرر بها، تأجيلا وهروبا من تحمل مسؤولية مطاردة الكيان ومحاسبته على جرائمه اليومية التي تنفذها أدواته الإرهابية، جيشا وفرق مستوطنين، وتستغلها حكومة الأبرتهايد لمواصلة عمليات التطهير العرقي في القدس وغيرها.

"خلية أزمة"، تعيد آلية العلاقات الداخلية، بما يكسر بعضا من "تحجر الوعي"، الذي تم قولبته على الهوى الانقسامي، ليس من أجل الوصول الى حل له بل من أجل خلق ظروف استدامته، لغايات متعددة، ولتذهب الخلية نحو دق جدران الخزان الذي تجنبوه طوال سنوات القسمة الوطنية.

"خلية أزمة"، تضع خطوطا عريضة لخلق إطار مقاومة شعبية حقيقة، وليس بيانيا تلفزيونيا ينتهي بانتهاء القارئ له، وبحضور كل مكوناتها دون اشتراطية واحدة بواحدة، كما كان سابقا، في سياق الثقافة الانعزالية لطرفي القسمة.

"خلية أزمة"، تضع قواعد لعمل تسخيني للمشهد في الضفة والقدس، كونها الأرض المعرضة للتهويد والتطهير العرقي، وألا ترتهن بواقع الحكم القائم في قطاع غزة، بحيث لا يتم "محاصرة "تحالف حماس" الجديد ردا على ما يحدث في قطاع غزة.

"خلية أزمة"، تذهب برؤية شاملة الى الجامعة العربية، ودون البكاء على "لبن التطبيع المسكوب"، فتلك مسألة لن تغير بالأمر شيئا، لكن أن تعيد تقديم "الرواية الفلسطينية" في ضوء التطور العالمي الجديد، بعيدا عن "نزعة نرجسية ساذجة" حكمت علاقة الشرعية بأطراف عربية.

"خلية أزمة"، تمنح بحركيتها وحيويتها ثقة للشعب الفلسطيني بأن قيادته الرسمية ليس حاضرا غائبا "مثل أم العروس"، كما قال الأقدمون من أهلنا، بل حاضرا ونشطا، وغيره يصبح الحال من فاعل الى مفعول به.. فلا مكان للجبناء والجهلاء!

ملاحظة: اللي بيسمع بيانات ممثلي نظام زيلينسكي عما فعلوه بالجيش الروسي، لازم يطالب باستمرار العملية الروسية فهي أقصر الطرق على هيك أرقام للخلاص من بوتين بدل كل هالمصاري والحرب الاقتصادية.. فعلا "يا هبل ما لك مثيل"!

تنويه خاص: دولة الفصل العنصري اللي اسمها في الأمم المتحدة إسرائيل، بتحاول "تفحج" على الطرفين، رغم يهودية زيلينسكي والراعي الأمريكي لكنها عارفة أن أي "زمجرة بوتينية" قد تنفخ ريحها!

لابيد و"تفاهة الرد" على تقرير "العفو الدولية"!

كتب حسن عصفور/ ربما لم تسجل منظمات حقوقية دولية تقارير بقيمة تاريخية تجاه دولة الكيان الإسرائيلي، كما حدث في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد عام 2008، والتي أخذت تدريجيا تضع أحرف ما تنشره على مسار الحقيقة، دون أن تصل الى الاستنتاج الكامل لمسمى ما تقوم به دولة الاحتلال.

جرائم الحرب التي نفذتها إسرائيل، وممارساتها العنصرية ليست حدثا طارئا ولا جديدا، فالسجل التاريخي حافل بما قامت به ما قبل وجودها الاغتصابي فوق أرض فلسطين، وما بعد عام 1948، ولكن العين الدولية لم تر سوى ما تريد أن ترى، دون أن تتوقف عند مخاطر جرائم الحرب التي تنفذها دولة عضو بالأمم المتحدة، دون ردع أو عقوبات، بل دون تسمية الجرم بمسماه الحقيقي.

ومؤخرا حدث من كسر "طابو" الرهبة أو التخلص من "انحيازية عمياء" لبعض منظمات دولية، واستخدام اللغة والكلمات التي هي وصف دقيق لما تقوم به إسرائيل، كيانا يشرعن قوانين صارخة بعنصريتها، وأدوات احتلال تنفذ كل ما يمكنها من قتل وتهجير وتطهير عرقي وجرائم حرب متلاحقة، وانتقل الأمر من "لغة ضبابية هروبية" الى لغة أقرب كثيرا الى الوضوح الناطق.

نشرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الدولية تقريرها في أبريل 2021، الذي اعتبر إسرائيل بأنها ترتكب جريمتين ضد الإنسانية متمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد، وأكدت "على مكتب الادعاء في "المحكمة الجنائية الدولية" التحقيق مع الضالعين بشكل موثوق في الجريمتَين ضد الإنسانية المتمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد ومقاضاتهم."، وبعده جاء تقرير منظمة العفو الدولية، يوم 1 فبراير 2022، ليصف إسرائيل بأنها "دولة فصل عنصري"، ترتكب جرائم حرب وتمارس التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني، تقرير أضاف الى المخزون الإنساني كثيرا، وبالتأكيد سلاحا قانونيا في مواجهة دولة الاحتلال، ومحفزا لكل مؤسسات الشعب الفلسطيني لتطوير أدوات عملها، بعيدا عن "غوغائية" ضارة.

ولأن دولة الكيان، تدرك القيمة التاريخية، السياسية – القانونية لتقرير "العفو الدولية" بعد تقرير "هيومن رايتس ووتس"، سارعت بكل أجهزتها لمنع نشر

التقرير، بكل السبل الممكنة، بما فيه تسريبه لوسائل إعلام قبل نشره رسميا كمحاولة ضغط صبيانية، مترافقة مع حملة سياسية قادها وزير خارجية الكيان "الصحفي" يائير لابيد.

ويبدو أن لابيد فقد صوابه كليا، ولم يعد قادرا على التماسك وهو يقرأ نص الحقيقة الذي سينشر بكل اللغات، فاضحا كل مستور إسرائيلي، فذهب الى اتهام "العفو الدولية" بمعاداة السامية، قائلا "أكره استخدام الحجة بأنه لو لم تكن إسرائيل دولة يهودية، فلن يتجرأ أحد في منظمة العفو الدولية على التحدث ضدها، لكن في هذه الحالة لا يوجد احتمال آخر". ويكمل، أن "العفو الدولية منظمة متطرفة أخرى تردد الدعاية دون أن تفحص الحقائق بشكل جاد، كما تردد ذات الأكاذيب التي تنشرها منظمات إرهابية".

عبارة تلخص القيمة الكبيرة للتقرير، عندما يعتبر لابيد أن التقرير جاء لأن "إسرائيل يهودية"، اتهام يجسد كليا مفهوم "السذاجة السياسية"، وحركة "الاستغباء" التي تستخدمها حكومات تل أبيب في كل كشف لجرائم حربهم وعنصريتهم، ويبدو أن ذاكرة "لابيد" خالية من معلومات تاريخية، عندما أعلنت الأمم المتحدة قرارها 3379 نوفمبر 1975 في تصويت تاريخي باعتبار الحركة الصهيونية "هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري"، قبل أن تستخدم أمريكا وغالبية دول أوروبا ظروف تاريخية لإلغاء القرار لاحقا.

هستيريا دولة الكيان والمخاوف من تقرير "العفو الدولية"، منطقي تماما، خاصة وأنها مؤسسات لم تكن في زمن سابق تشير الى ما يحدث بما هو، لأن بعضها كان جزءا من أدوات الاستغلال الإمبريالي ضد المنظومة الاشتراكية خلال فترة الحرب الباردة، ولذا لم يجد لابيد من اتهام لتلك المنظمة سوى أنها "لا سامية"، التهمة التي لم تعد تثير هلعا وبات مفعولها "كادوكا" بلا قيمة حقيقية، امام تنامي عنصرية وممارسات تطهير عرقي ترتكب بشكل يومي.

ولأن لابيد فاقد الذاكرة تماما، تناسى أن أحد أهم المنظمات التي نشرت عن جرائم الحرب وممارسات الفصل العنصري والتطهير العرقي، كانت منظمة إسرائيلية اسمها "بتسيليم"، وبالتأكيد لا يمكن اعتبارها تحت أي تصنيف بأنها "معادية للسامية".

تراكم التقارير الفاضحة لحقيقة دولة الكيان الإسرائيلي، تصبح قوة دفع كبيرة لمطاردتها، في كل مكان ممكن بصفتها دولة فصل عنصري وتطهير عرقي ترتكب جرائم حرب، وجب عقابها.

ملاحظة: ودعت مصر يوم 31 يناير 2022 اللواء عبدالسلام محجوب، شخصية حفرت حبا واحتراما في الذاكرة الفلسطينية، بفعل وأفعال، لم تحتاج وسيطا لتلك المحبة الفريدة...رحل اللواء النبيل الذي عشق فلسطين بطريقته المهنية والعملية..سلاما يا سيادة اللواء..سلاما أيها النبيل...سلاما لعاشق فلسطين شعبا وقضية..لروحك سلام دائم..وفلسطين لن تنساك أبدا!

تنويه خاص: تصر حركة حماس عبر كتبتها وناطقيها، أن تشن حربا عشوائية ضد منظمة التحرير، مرة بأنها لا تمثل..ومرة بأنها "صنم"...طيب يا أنتم مش "عبدة الأصنام" ممكن تقدمونا "بديلكم الشمولي"..واذا ما عندكم ممكن تريحونا شوي من "هذيانكم"!

ما بعد المركزي..كي لا يبقى المجهول المنتصر الأبرز؟!

كتب حسنن عصفور/ أنهى المجلس المركزي الفلسطيني دورته الأخيرة، بتعبئة فراغات "التنفيذية" والصندوق القومي الذي غاب بفعل فاعل ضمن ثقافة "السيطرة المطلقة"، وانتخاب رئاسة جديدة بكامل الأعضاء للمجلس الوطني، وأصدر بيان سياسي يجسد المشترك العام، وقد يكون هو بذاته وبلا تغيير أرضية مشتركة لكل "توافق سياسي وطني"، فيما لو حدثت "المعجزة الوحدوية" وغادرت الفصائل المقيدة بقرارات ليس بيدها العقدة الانقسامية.

ولكن، المثير للدهشة الوطنية، ان المجتمعين، غادروا وكأن الأمر المركزي من مهام "المركزي"، التعبئة والبيان، وليس ما يجب أن يكون ترجمة فورية لما تحدثت عنه تلك القرارات، في الجانبين التنفيذي والسياسي، كونهما معيار أولي على حقيقة "الجدية السياسية"، وأن الانعقاد جاء بهدف المواجهة لحماية "بقايا المشروع الوطني" كما قالوا، ولتفعيل الأداة التنفيذية للممثل الشرعي الوحيد م ت ف.

ولكن، وبعد أيام من انتهاء الاجتماع، لم يحدث أي خطوة مباشرة تترجم أن هناك جديدا سياسيا ووطنيا، فمن حيث العمل، كان يفترض عقد اجتماع "اللجنة التنفيذية" فورا من أجل مهام محددة، تسمية أمين سر لها، باعتباره المنصب الأكثر أهمية سياسية وتنظيمية، وإعادة توزيع مهام الأعضاء خاصة وأن بديل حنان عشراوي التي تولت "رئاسة دائرة" لها بعد سياسي وديبلوماسي (طبعا اسما ومهمة جاءت لطمس الدائرة السياسية عدا تلك التي بسوريا)، شخصية اقتصادية لا علاقة لها بعالم السياسة والديبلوماسية، ولذا لا يمكنها أن تكون في ذلك المنصب، ما يتطلب "تدويرا" في المهام لإيجاد موقع للشخصية المفضلة للرئيس عباس (محمد مصطفى).

عقد الاجتماع في اليوم التالي، كان فرضا كي تبدأ حركة ترجمة القرارات التي شملها البيان، وأولها ما يتعلق بالعلاقة مع دولة الكيان العنصري، خاصة مسألة الاعتراف المتبادل، ما يتطلب قيام الرئيس محمود بإرسال رسالة رسمية موقعه باسمه وصفته الى رئيس حكومة دولة الاحتلال، تعلن تنفيذ القرار، كون البيان لا يمثل وثيقة رسمية يمكن الاستناد اليها في العلاقات الدولية، ما لم يتم ترجمتها ضمن وثيقة رسمية.

عدم قيام الرئيس بذلك، يعني عمليا أن البيان لا قيمة له سوى حالة ترضية ذاتية وتغطية لحالة انحدار عام، ولن يغضب أبدا حكومة الإرهاب السياسي العنصرية في تل أبيب، وعندها يصبح البيان مثيرا للشفقة السياسية بدلا من العزة الوطنية، ما يفتح الباب العام لكل نيل من مصداقية الحدث الأخير، بأن هدفه ليس مسا بالعلاقة مع دولة العدو القومي، بل ترتيبا داخليا ضمن "حسابات ما بعد عباس"، ومسا بالتكوين الذاتي.

كما أن مسألة تعليق التنسيق الأمني، بكافة أشكاله كما ورد في البيان، رغم لا مصداقية للتعبير المطلق، فهو قرار يتطلب تحديدا واضحا لمضمونه، وكيفية التعامل مع التنفيذ، وآلية التواصل الانتقالي مع سلطات الاحتلال، بما فيها عملية تنسيق حركة الرئيس عباس نفسه لو أراد السفر أو الانتقال من منطقة "أ" الى منطقة "ب" في محافظة رام الله والبيرة، فالأمر ليس نصا والسلام عليكم كما يقال بالبلدي، فتلك ليست من سمات دول أو مؤسسات دول، فالأصل التحديد

الممكن ضمن القائم، وهو ما يفقد كل مصداقية لحقيقة القرار، ويتحول الى شكل ترضية أو خداع للشعب الفلسطيني.

هل تتذكر "اللجنة التنفيذية" دورها ومهامها وتعود الى ما كانت عليه "قيادة سياسية" للشعب الفلسطيني، ما دام البيان أعلن أن المنظمة هي مرجعية الدولة والسلطة..فكيف لها أن تمارس ما لها وهي لم تعرف بعد مهام الأعضاء وآلية العمل وانتظام الاجتماعات وترجمة القرارات التي تمت الى فعل مباشر، خاصة الرسائل ذات الصلة بدولة الاحتلال.

ما لم تسارع "التنفيذية" لتحديد ذلك، فنحن أمام استمرارية لحالة "الموات السياسي" الذي طال أمده، وخاصة منذ ما بعد مجلس المقاطعة (الوطني) 2018 حتى الآن.

لا يجب أن تفرح حركة فتح (م7) ببيان "المركزي"، فمنه الكثير كلاما، ولكن دون ترجمة مباشرة للقرار الأهم سياسيا وتنفيذيا، عليها أن تخجل بهدوء أو بضجيج فذلك خيار متروك لها...!

ملاحظة: حماس عاقبت طبيب بعد فضيحة "طفلة سيفون الحمام" الميته، بنقله من مكان الى مكان..ولكنها بكل هدوء وثقة تجاهلت أصل الحكاية..عقاب الخطأ الإداري وحماية القاتل الحقيقي للطفلة... ويا بختك يا غزة على هيك حكم "إصلاح وتغيير"!

تنويه خاص: أخيرا انتهت أزمة بيرزيت بانتصار قيم الجامعة وتاريخها... لعله يكون درسا لكل المكونات كي لا يتم تشويه أبرز معالم التعليم في دولة فلسطين التي تنتظر ولادتها يوما ما في عهد ما..بس الأكيد شكله مش العهد القائم!

"مفعول" تقرير العفو الدولية و"نعس" "الرسمية الفلسطينية"!

كتب حسن عصفور/ أيام مضت على إصدار منظمة العفو الدولية تقريرها الذي هز دولة الكيان الإسرائيلي، بعدما تمكن من تعرية حقيقتها كـ "دولة فصل عنصري" تجسد بكامل التعريف لنظام "الأبرتهايد"، الى جانب ارتكابها جرائم حرب وتطهير عرقي، تقرير أجبر أمريكا إدارة ومسؤولين، ان يزيلوا "مكياج" النفاق السياسي، ليعلنوا بكل صفاقة أن إسرائيل هي "دولة اليهود"، تكريسا لما جاء في التقرير بأنها فعليا دولة عنصرية.

التقرير التاريخي، لازال جزءا حيويا من النقاش داخل دولة "الفصل العنصري"، لم ينته بانتهاء المؤتمر الصحفي للسيدة كالامار، بل عمليا بدأ النقاش بعدها، استعدادا لكيفية مواجهة ما سيكون من مفاعيل التقرير، مساءلة أو مطاردة سياسية وقانونية.

رغم ما يبدو، ان دولة "الأبارتهايد اليهودي" تحقق بعضا من الاختراق في المنظومة الرسمية العربية، وتعزز وجودها الأمني – الاقتصادي، لكن ذلك أبدا لم يدفع قيادتها السياسية ان تغض الطرف عن التقرير الأول الذي يحدد تفصيلا معالمها كدولة جرائم حرب وتطهير عرقي، في كل فلسطين التاريخية وليست في الأرض المحتلة، وهذا ما يمكن اعتباره التطور الأبرز فيما وراء تقرير "العفو الدولية"، بأن العنصرية ليست سلوكا وممارسة مرتبطة بجيش الاحتلال وسلطاته، كي تجد أمريكا "تبريرا ما" لبعض منه، بل أنه بعد فكري وثقافي في الحركة الصهيونية الحاكمة، كما كانت جنوب أفريقيا، عنصرية ضد العربي وضد غير اليهودي.

الحملات التشويهية المنظمة المشتركة، بين دولة "الفصل العنصري" والولايات المتحدة، تتصاعد وبسرعة لكبح جماح أي انتقال عملي نحو مؤسسات تفعيل التقرير، خاصة المحكمة الجنائية الدولية، التي تعتبر جهة اختصاص لمساءلة مجرمي الحرب والعنصريين، وتنتظر رؤية شاملة من الدولة التي يفترض أن التقرير يتعلق بها.

ولكن، وحتى ساعته، لم تظهر "الرسمية الفلسطينية"، بصفتها التمثيلية أي تفاعل حقيقي مع التقرير الأممي، وما هي السبل الكفيلة بمتابعته كي لا ينتهي كجزء من

أرشيف قرارات دولية وتقارير كشفت حقيقة دولة الأبرتهايد، أو يتم حصاره ويتوقف عند كونه خبرا صحفيا، يمكن استخدامه في حركة "التأريخ" لما كان من قرارات.

لم تقرأ خبرا، ان "تنفيذية المنظمة" عقدت لقاءا خاصا طارئا لدراسة ما سيكون، حتى الدائرة المختصة "نظريا" بها، والتي لم يلمس لها دورا أو حضورا المعروفة باسم دائرة حقوق الانسان، وكل ما أنتجته بيانا سجل التقدير كأي فلسطيني مرحب بالتقرير، ولم تعلن الحكومة، التي أشادت بحرارة عالية بالتقرير، عن تشكيل "لجنة خاصة" لبحث سبل متابعة التنفيذ.

المسألة لم تكن أن تتباهي سلطة "الحكم الذاتي المشوه" بالتقرير، أو أن تصدر كمية من التصريحات التي ذهبت ريحها بعد صدورها، بل هل حقا تريد هذه السلطة ومؤسساتها، وقبلها "اللجنة التنفيذية" متابعة ما بعد صدور التقرير، وهل لديها تصور ورؤية شاملة لما سيكون من آليات وأساليب عمل يتم دراستها والعمل وفقها.

أن تغرق تلك المؤسسات والمسميات في التحضير لعقد "المركزي"، بعيدا عما له وعليه، وتتجاهل كليا أي نقاش للتقرير التاريخي فتلك نقيصة وطنية كاملة الأركان، وتنذر "شؤما سياسيا"، بأن القادم مزيدا من "التيه والظلامية السياسية – الفكرية"، والتي لن تبقى حكرا على طرف دون غيره.

كان التقدير بالحد الأدنى، أن يكلف الرئيس عباس "تنفيذية المنظمة" والحكومة بتشكيل لجنة خاصة "سياسية – قانونية" تبدأ بوضع الإطار العام لمتابعة تنفيذ التقرير، وتجد قناة اتصال مع ممثلي الجماهير الفلسطينية داخل دولة الفصل العنصري، من خلال لجنة المتابعة ورئيسها المناضل الكبير محمد بركة، لبحث التعاون والتنسيق بينهما، كون العنصرية تشمل الفلسطيني كفلسطيني (اليس لهم لجنة تواصل مع فلسطيني 48 أم فقط مع اليهود).

تجاهل ذلك يمثل رسالة بأن "الجدية الوطنية" ليست جزءا من المنظومة السياسية القائمة في بقايا أرض الوطن...!

ملاحظة: حركة تعاطف إنساني ووحدة مشاعر شملت كل بلاد العرب من أجل انقاذ الطفل المغربي "ريان"...وفي بقايا الوطن ولدت حركة سبهللية اسمها "ريان يا فجل"!

تنويه خاص: وأخيرا بعد صراخ أمريكي..أعلن رئيس أركان جيش دولة الفصل العنصري "أسفه" عن مقتل الفلسطيني عمر أسعد... يا خوفي ما يطلع واحد من "مقاطعة رام الله" ويعتبرها إنجاز تم بفضل موقف الرئيس..بدها "دقة زار".

هل تقدم إسرائيل خدمة سياسية لفلسطين في الأزمة الأوكرانية؟!

كتب حسن عصفور/ قبل قرار الرئيس بوتين، الاعتراف بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك يوم 21 فبراير 2021، أعلن يائير لابيد وزير خارجية دولة الفصل العنصري "إسرائيل"، أن حكومتهم ستقف الى جانب الولايات المتحدة في حال قامت روسيا بغزو أوكرانيا.

موضحا، "إذا اندلعت حرب بين روسيا وأوكرانيا، فإن إسرائيل ستقف بطبيعة الحال إلى جانب حليفتها الولايات المتحدة، رغم الاهتمام بالحفاظ على علاقات جيدة مع الروس"، وأردف الكثير من الرغي حول الاهتمام بالمصالح و"القيم المشتركة"، ووجود يهود في كل من البلدين، لكن الجوهر قوله بالانحياز.

ويبدو أن الخطوة الروسية جاءت خلافا لتعبير "الغزو" الذي كان شرطا للانحياز، ما فرض على حكومة "الإرهاب السياسي الحاكم" في تل أبيب، دراسة الموقف من مختلف جوانبه، قبل الذهاب الى تأييد موقف لابيد انحيازا.

وقد تناول الإعلام العبري ذلك "الحرج" بتفاصيل ربما أوقعت بينيت ووزراءه في ورطة سياسية فيما لو صمتت أو تكلمت، ورغم أن واشنطن وتحالف الشر الذي بدأ يتشكل سريعا في مواجهة الموقف الروسي (قد لا يستمر طويلا)، ليسوا في عجلة من أمرهم لموقف الكيان، لكن الرئيس الأوكراني اليهودي أعرب عن خيبة أمله من الموقف الإسرائيلي.

ربما تذهب إسرائيل، الى عدم الشراكة الكاملة لموقف "محور الشر"، وستبحث عن طرق مختلفة وأساليب ملتوية لتبدو أنها ضد القرار الروسي دون شراكة فعلية، خاصة في مسألة العقوبات الاقتصادية، ولن تذهب الى استفزاز بوتين وروسيا، خوفا من غضب قد ينفجر في لحظة ما.

حكومة بينيت تدرك تماما، أن يدها الطولى في سوريا يمكن لها أن تقطع بـ "نحنحة بوتينية"، ما سيحرمها من حالة "تفوق أمني" على تلك الجبهة، التي تبدو وكأنها "سماء تدريب مفتوحة" لدولة الكيان، وللتذكير، منذ بداية العام الجديد شنت القوات الإسرائيلية 5 غارات بأشكال مختلفة على الأرض السورية، من دمشق حتى القنيطرة، ليس تفوقا بالقدرة العسكرية فقط، ولكنه يأتي لأن روسيا لم تذهب بعد لوضع تلك "العدوانية" على طاولة الكلام الجاد.

الأزمة الأوكرانية، ربما تكون أحد مفاتيح تغيير قواعد المشهد السياسي – الأمني القائم، حيث تتمتع حكومة الكيان بأفضلية ملموسة في التفوق على الجبهة السورية، وأي ذهاب الى مسار يمس بروسيا قد يؤدي الى تغيير كل القواعد القائمة، ويفتح بابا لجبهة "رخوة" في خاصرة الكيان شمالا، وقد ى تبقى محصورة في منطقة جغرافية واحدة.

ربما يتمنى الشعب الفلسطيني، الذي يعيش أسوء "زمن سياسي" منذ النكبة الكبرى الأولى 1948، يتمنى أن تذهب حكومة بينيت الى استفزاز الرئيس الروسي بوتين، وتعلن موقفا صريحا بالانحياز الى محور الغرب الأمريكي، مقاطعة اقتصادية لروسيا، ودعما أمنيا وعسكريا لأوكرانيا، فمثل ذلك الموقف سيؤدي موضوعيا الى فتح نافذة غضب روسي حقيقي سيكون له آثار موضوعية لصالح القضية الفلسطينية، فكل حصار للكيان بأي مظهر كان يمثل دعما لفلسطين، القضية والشعب، خاصة بعدما حقق الكيان مرابح غير مسبوقة من "تطبيع" بلا حدود.

وربما لن تبقى ارتدادات الانحياز عند الغضب الروسي، بل قد يطال التركيبة الحكومية ذاتها، والتي هي بالأصل لم تعد "ائتلافا بالمعنى التقليدي"، وتنتظر حجرا قد يطير بها، في ظل أزمة حزب غانتس مع الغالبية وموقف حزب

منصور عباس الذي يعيش أزمة نتاج وهم بعدما قدم لليهودية ما لم يقدمه فلسطيني.

بالتأكيد، قد تتهرب حكومة بينيت من صياغة موقف واضح منحاز، ولكن ظروف الأزمة الأوكرانية ستترك أثرها على دولة الكيان العنصري، لأنها لن تتمكن من ترضية أطرافها، ما يمثل فائدة جانبية للشعب الفلسطيني وقضيته، من حيث لم يحتسبها.

ملاحظة: بعد قرارات بايدن ومحور الشر لعقاب روسيا أصبح الأمر خلفنا تماما..ما قبل 21 فبراير شي وما بعده شي تاني خالص..شاء من شاء وأبى من أبى وصحتين للجمهوريتين استقلالهم...وعقبال بلدنا فلسطين!

تنويه خاص: مثير للقرف السياسي أن تحاول قوى تعتبر ذاتها "يسار" و"مقاومة" تبرير إرهاب حماس ضد الغزيين...ردت عليه كتل طلاب جامعة بيرزيت بما فيهم كتلة حماس برفض وإدانة القمع والإرهاب ضد أهل غزة...لخصوها بكلمة: لم نخلق لنهان..فاهمين يا مثرثري القهاوي!

هل تنجح العملية الروسية بـ "فكفكة" "الناتو" وعرقلة الحرب الباردة الحديثة؟!

كتب حسن عصفور/ العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، التي أطلقها الرئيس بوتين يوم24 فبراير لن تقف حدودها في أوكرانيا، فتلك ليس سوى رأس الحربة للأهداف الحقيقية التي فرضت خوض "المغامرة الكبرى" للرئيس الروسي، في القرن الواحد وعشرين، أي كانت نتائج تلك العملية الجراحية الفريدة.

لم يعد هناك كثيرا من أسرار سياسية خلف العملية الروسية، حيث بدأت تتضح الى حد كبير الأهداف التي تبحث عنها روسيا الحديثة، وأول تلك الأهداف، ما يتعلق بمكانة الحلف الأطلسي المعروف إعلاميا بـ "حلف الناتو"، ليس فقط لأنه خرق كل الاتفاقات التي تمت ما بعد تفكك المنظومة الاشتراكية والاتحاد

السوفيتي ومعهما الانتهاء من "حلف وارسو"، بل لأن الحلف الأطلسي بدا يتجه لخلق حالة جديدة من "الحرب الباردة" كونيا.

عندما جاءت الإدارة الأمريكية الجديدة، أعلنت بشكل واضح، ان أولوياتها العالمية تتجه الى "وقف الصعود الصيني" ومحاصرة روسيا وطموحهما المشترك، بعيدا عن اللغة البحثية المستخدمة، ولكن جوهر الرؤية الأمريكية الجديدة، الاتجاه لخلق قواعد حرب من نوع جديد ضد "الثنائية الصينية – الروسية" النامية بقوة وبسرعة، ربما لم تكن ضمن حسابات ما بعد انهيار المنظومة والاتحاد.

ولم يعد خافيا أبدا، أن "القطبية الثنائية" تمكنت، وبدون أي استفزاز أمني – عسكري، من خلق واقع اقتصادي عالمي امتد من بكين الى موسكو، مرورا بإيران ودول الخليج، شملت مختلف جوانب العلاقات، وبينها الأهم موضوع الطاقة، ونسجت روسيا منظومة تعامل إيجابي وفاعلة مع دول الخليج المنتجة، خاصة السعودية والإمارات وحتى قطر، ما أرسل إنذار مبكر الى الإدارة الأمريكية، ان القادم لن يكون ابدا كما السابق، لو استمر الأمر دون عرقلة بطرق أو بأخرى.

أمريكا وتحالف محور الشر، يدركون أن "الحرب الاقتصادية" مع "القطبية الثنائية" قد لا تأتي برح سياسي سريع، بل قد تجني فشلا خاصة مع نسيج العلاقات الجديدة التي نشأت مع غالبية دول، كانت ضمن "نطاق الهيمنة الأمريكية" سياسيا – أمنيا واقتصاديا، خاصة مع بروز الهند كمركز اقتصادي جديد، يميل الى "القطبية الثنائية".

الاتجاه الأمريكي لبلورة عناصر حرب باردة جديدة، ذهبت نحو ما اعتقدته دوائر المخابرات في واشنطن، الخاصرة الأكثر حساسية حول روسيا لتطويقها بحزام عسكري – أمني، يمثل كابحا مباشرا لنموها، ومعرقلا لتطورات قد تنتج عن صعود "القطبية الثنائية" في تلك البلدان، فاختارت أوكرانيا كرأس حرب لتمرير نسختها المستحدثة من حرب باردة.

العمل على زج أوكرانيا للانضمام الى حلف الأطلسي (الناتو) مع الطموح النووي، مترافقا مع حرب اضطهاد قومي للروس داخل الأقاليم التي كان يفترض

لها أن تنال حق تقرير مصير ذاتي، لم يكن رسالة "صداقة" بل هي رسالة حرب بأشكال خرى، يضع روسيا أمام خيار لا غير، أما حماية أمنها القومي أو الاستسلام، ما يؤدي الى كسر أحد أركان "القطبية الثنائية".

فكان الرد، سريعا حاسما غير مرتعش أبدا، تسير العملية رغم كل الضجيج الأمريكي والأكاذيب التي ترافقها وحرب اقتصادية فريدة، نحو تحديد ملامح المشهد الكوني القادم، والذي لن يكون ابدا كما كان قبل 24 فبراير، وربما بحرص نادر على منع وقوع دمار وضحايا كون الهدف تطهير بلد وليس تدميرها.

ومع كل الاستنفار الغربي الاقتصادي، والحديث عن "وحدة دول حلف الناتو"، لكن الواقع ونتائج العملية العسكرية الروسية الذاهبة نحو تحقيق هدفها المباشر، على طريق الأهداف القادمة، أن مصير حلف الأطلسي (الناتو) سيكون من أبرز القضايا التي ستكون على طاولة رسم الخريطة الجيوسياسية الجديدة.

وكما يقال، سينقلب السحر الأسود في "الحجاب الأوكراني" على الساحر الأمريكي، بفكفكة ما بنته من تحالف عام 1949 عبر حلف النانو، الذي يعد استمراره أحد أبز معالم الحرب الباردة والعدوانية ضد الدول غير الأعضاء أو التابعة.

الاستقرار الكوني والسلام العالمي يتطلب وضع نهاية كاملة لذلك الحلف العدواني..فوجوده رمز للشر السياسي لا أكثر!

ملاحظة: عدم تأييد العملية الجراحية الروسية لإزالة "ورم سرطاني" لا يعني عدم مطالبة رأس الشر الكوني أمريكا أن تطبق كلام مندوبتها في مجلس الأمن على أخطر كيان عنصري اللي أسمه إسرائيل...بدها شوية لحلحلة يا باردين الوجه والعقل.

تنويه خاص: ما حدث في نابلس ضد القيادي بالجهاد خضر عدنان مش لازم يمر كأي رصاصة طائشة..محاسبة مطلقها واجب وطني قبل الأمني...وكمان يا سيد خضر خففها شوي..والباقي عند الأمين زياد!

هل يعيد الإرهابي بن غفير "فعلة" الإرهابي شارون 2000...؟!

كتب حسن عصفور/ لا زال الإعلام العبري بأغلبيته يمارس التضليل السياسي فيما يتعلق بانطلاق المواجهة الوطنية الكبرى سبتمبر 2000، بما يحمل مسؤوليتها الى الطرف الفلسطيني وخاصة قائد الشعب التاريخي ومؤسس الكيانية المعاصرة ياسر عرفات، ويتجاهل كليا الحقيقة التي كانت، وكشفها رئيس الشاباك في حينه عامي أيلون، بتشكيل "تحالف سري" بين يهود براك رئيس الحكومة في حينه (قبل الذهاب الى قمة كمبد ديفيد) مع الإرهابي أريك شارون، لتفجير الوضع العام والخلاص من ياسر عرفات وعمل ترتيبات جديدة.

ووقعت غالبية وسائل الإعلام، بل وبعض الأطراف السياسية وشخصيات في موقع المسؤولية عربيا وفلسطينيا، تصديق الرواية العبرية الكاذبة، خاصة بعدما رفض الشهيد الخالد خطة تهويد القدس التي تبناها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون خلال مشروعه الذي عرف بـ "محددات كلينتون" في قمة الكامب، واعتبرها أبو عمار خطة تصفية المشروع الوطني الفلسطيني تبدأ من ساحة البراق، فرفضها.

وسريعا بدأت عملية تنفيذ "المخطط المشترك" بين براك وشارون لتصفية قيادة الشعب الفلسطينية وتدمير مؤسسته الوطنية، فكانت الشرارة من القدس، عندما ذهب الإرهابي شارون يوم 28 سبتمبر 2000 (مصادفة التاريخ مع يوم رحيل خالد الأمة جمال عبد الناصر) مع فرقة من الإرهابيين لاقتحام المسجد الأقصى، فتصدى له أهل القدس وبدأت قوات الاحتلال تطلق نيرانها فسقط عشرات الشهداء وأصيب مئات من الجرحى، ومن القدس بدأت مواجهة مشروع التهويد بكل السبل المتاحة...معركة استمرت 4 سنوات الى أن استشهد الخالد بسم، لا زال مفعوله لم ينته بعد من "جسد البعض السياسي".

في مايو 2021 قرر الإرهابي بن غفير عضو كنيست (لم نقرأ أن أمريكا ودول أوربية أدرجت اسمه على قوائم الإرهاب) فتح مكتب له في حي الشيخ بالقدس كخطوة استفزت الفلسطينيين، وبدأت حركة التهديد بالرد العسكري، ومنها كانت "شرارة" حرب مايو 2021 لمدة 11 يوما، أدت الى كسر الغطرسة اليهودية، دون أن تنهي مشروع التهويد في الحي الذي بات يمثل "شوكة" في حلق المُهَودين.

في 12 فبراير 2022، أعلن البرلماني الإرهابي بن غفير مجددا، أنه سيعيد افتتاح مكتبه في حي الشيخ جراح، حتى تقوم شرطة "دولة الأبرتهايد" بـ "وضع حراسة مشددة ودائمة على مدار 24 ساعة في الحي"، وسريعا اشتعلت أجواء المنطقة بمواجهات "محدودة" بين فلسطيني الحي وقوات أمن المحتلين وأداتهم الإرهابية المستوطنين.

بالتأكيد، الأجواء العامة أكثر خطرا مما كان عام 2000 بعدما نجح المشروع التهويدي من تحقيق اختراق جوهري في التنفيذ، رافقه اختراق سياسي أخطر في كسر عامود الحركة الوطنية الفلسطينية ومشروعها الكياني، انقساما وملامح انفصالية، الى جانب "هزالة التشكيل الحاكم" في طرفي المشهد الفلسطيني، بحيث باتت أوليتهما الحفاظ على ما لهما دون المساس به.

ورغم سوداوية المشهد العام، لكن حجم مخزون الغضب الشعبي منذ سنوات قد ينفجر دون قرار مسبق، بل ودون تخطيط محدد، خاصة وأن ملامح أولية تكشف أن المسألة لم تعد بعيدة، بعد العملية الإرهابية التي نفذها جيش الاحتلال ضد 3 من شباب الجناح العسكري لحركة فتح (كتائب شهداء الأقصى) في نابلس، (وأيضا أمريكا ودولها الأوروبية تجاهلت العملية الإرهابية كليا)، وما رافقها من عملية تعبئة للرد و"الثأر الوطني"، وما سببته من إحراج سياسي صريح لرئيس فتح والسلطة محمود عباس، وأجبرته على ايفاد رئيس المخابرات ماجد فرج لمشاركة أهل الشهداء، في إشارة عن الغضب، وأيضا قد تكون محاولة احتواء رد فعل قد يخرج عن سياق خريطة الرئيس عباس التي توافق عليها مع وزير جيش العدو غانتس الذي أمر بقتل شباب فتح الثلاثة.

المشهد الوطني يختزن الكثير لتفجير المسار السائد لصالح التهويد العام، وقد يحدث رغم كل محاولات السيطرة، ومناورات البعض الانفصالي، وغياب "قيادة وطنية موحدة"، وفصائل تقدس ذاتها على قضيتها، فشرارة مواجهة كبرى لم تعد بعيدة.

هل يكون الإرهابي بن غفير سببا في تغيير معادلة التهويد السائدة، ويصبح شرارة لمواجهة كبرى طال انتظارها...تلك هي المسألة!

ملاحظة: صراحة شيء مستفز للجين العروبي أو بقاياه.. عندما تذهب دول عربية لقبول تعيين ضباط أمن من مؤسسات دولة الفصل العنصري بشكل علني...كونوا وقحين في علاقتكم بس مش هيك!

تنويه خاص: خالد مشعل بيقلك حماس خرجت من سوريا لأنه طلب منها الانحياز لموقف النظام فقررالرحيل ..طيب هو مين اللي قاتل في مخيم اليرموك الجيش السوري..يا خالد ذاكرة الناس لساتها حية..الأفضل ان تعتذر عما فعلت وقلت.. بدل كلام ليل لن ينتج صوابا أبداا..!

وحدة فلسطينية لـ"يوم واحد" حول "الأبرتهايد اليهودي"..شكرا أمنستي!

كتب حسن عصفور/ فتحت منظمة العفو الدولية تقريرها الشمولي للعالم، لتكشف كثيرا مما حاوت دولة الكيان، ومعها الراعي الرسمي لها أمريكا، وغالبية أوربية، كونها دولة فصل عنصري وتطهير عرقي، دولة مارقة بالمعني العام، ترتكب من جرائم الحرب دون ان يقف العالم أمامها، بل تجد من يمثل لها الحماية المطلقة، كونها أداة تخريب ونشر سموم في الجسد الإنساني.

مع القيمة السياسية – القانونية لتقرير "أمنستي" التاريخي، أشارت الأمينة العامة كالامار في مؤتمر صحفي يوم 1 فبراير 2022 لتقديم التقرير، ما يمكن اعتباره تطورا نوعيا دوليا، عندما اعتبرت ان تقديم السلاح لإسرائيل يمثل دعما مباشرا لسياسة الفصل العنصري والتطهير العرقي، ويمنع مساءلتها أمام القانون عن جرائم حرب ارتكبتها، ولا تزال.

كالامار، أضافت عمليا خطوات لما يجب أن يكون من وسائل ملاحقة ومحاسبة لتلك الدولة التي تنفذ "أبرتهايد" صريح، أو يمكن وصفه بـ "النقي" ليس ضد الفلسطينيين في الضفة والقدس وقطاع غزة، بل ضد الفلسطيني حيث هو فوق فلسطين التاريخية، وربما كلام يقال للمرة الأولى بتلك اللغة المباشرة، غير المتلعثمة، من مسؤول حقوقي دولي، ليس وصفا للحدث، بل مطالبة بالعقاب..حديث عن "الجريمة ومطالبة بالعقاب".

ولأن أمريكا، ودولة الكيان تدركان قيمة التقرير، سارعتا لمحاولة النيل منه بشكل صبياني تماما، وصل الى أن يعتبره الناطق باسم الخارجية الأمريكية نيد برايس بـ "السخيف"، وذهب الى الحديث عن "حق تقرير المصير للشعب اليهودي"، وكأن دولة الكيان هي التي يتم احتلالها، وتجاهل كليا أنها دولة تحتل أرض وشعب وتمارس كل أشكال الجرائم، وهو ما اثار صحفي أمريكي ليذكره أن كل تقارير "أمنستي" لها مصداقية في الإدارة الأمريكية عدا ما يتعلق بإسرائيل.

وحقا، ما أشارت له وسائل الإعلام العبرية حول التقرير، أنه يوم أسود لإسرائيل ويوم فرح ورقص وطني لشعب فلسطين، كونه قدم "شهادة دولية" طال انتظارها، وتأخرت عشرات السنوات، كان حقا يوم تاريخي للشعب الفلسطيني، قضية وحق، وفتح الباب واسعا للمضي لفضح كل مستور من جرائم قامت بها إسرائيل ولا تزال.

ولذا كان منطقيا جدا، أن تتوحد كل "ألسن الفصائل الفلسطينية" حول قيمة التقرير وصمتت مدافع قصفها تجاه بعضها بعضا، صمت لصالح تناول "التقرير الأهم" حول "الأبرتهايد اليهودي" ضد الشعب الفلسطيني، رغم سقوط "البعض منها في غزة" في بئر الغباء الوطني، عندما ذهبت خارج النص العام.

وبعيدا، عن كيفية تفاعل "الرسمية الفلسطينية" و"الفصائل" الباحثة عن "شراكة الوظيفة" معها، بعد نشر التقرير الأهم منذ عام 1948، الذي حدد خريطة طريق متكاملة لمطاردة دولة الفصل العنصري، الأخيرة في الكوكب الأرضي، ولأن الوحدة التي سادت المشهد كانت لـ 24 ساعة، يمكن أن تكون بعد عقد مركزي رام الله القادم، وانتخاب هيئة رئاسية جديدة للمجلس الوطني، تكون بوابة البحث العملي لكيفية دراسة "آليات المطاردة" السياسية والقانونية، بحكم أن المجلس الوطني برئاسته، لن يكون تحت نار القصف الفصائلي كما "التنفيذية القادمة".

العمل بضرورة قطع الطريق على تدمير مفاعيل التقرير بأدوات فلسطينية تحت أي ذريعة ولغة وشعار، هو "أم الضرورات الوطنية"، وكل من يعمل على المساس بقوة اندفاعته سيكون شريكا في خدمة الحملة اليهودية الكارهة للتقرير،

ولن تبخل دولة الاحتلال وجهازها الأمني للعمل من تعطيل قوة اندفاع ما طالب به التقرير وما نادت له الأمين العامة، حول قضية التسليح والمساءلة الدولية.

التفكير المبكر بذلك، مسألة هامة، ويمكن الاتفاق على كثير من الخطوات العملية بعد 6 فبراير 2022، موعد عقد المجلس المركزي، بعيدا عن الموالاة والمعارضة، لو كانت فلسطين حقا جزء من "حساب الفصائل"، كون الفرصة التي أتيحت "نادرة"!

ملاحظة: أمريكا رفضت تقريرا صارخا كشف كل ما هو فصل عنصري ضد دولة الكيان..لكنها بكل "أدب جم" طالبت بإجراء ما حول اغتيال جيش الاحتلال المسن عمر أسعد الفلسطيني حامل الجواز الأمريكي...يا لوقاحتكم!

تنويه خاص: يوم 2 من شهر 2 لعام 2022..يوم نادر و لن يعود مرة ثانية في الحياة..يقال أن به طاقة إيجابية خرافية...معقول يترك شي منها على بقايا الوطن وحكامه وفصائله..شكلها بدها كل معجزات الكون ويا دوب يحسوا!